الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامـــعـــة يـــحـــي فـــارس- بـالـمـديـة-

كـلـيـة الـحـقـوق و الـعـلـوم الـسـيـاسـيـة

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر

تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

الطب الشرعي و دوره في الكشف عن الجريمة

(القتل العمد نموذجا)

من إعداد الطالبتين:

وسام زعاف

شيماء دويك

تحت إشراف الأستاذة:

د/ بوزيدي عيشة

لأعضاء لجنة المناقشة

د. بوشنافة جمال .....رئيسا
د. بوزيدي عائشة ..... مشرفا
د. عمري عبد القادر ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى.

الحمد لله على إتمام هذ العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر للأستاذة عيشة بوزيدي التي تولت الاشراف على هذه المذكرة.

أتقدم بشكر خاص للأستاذ موسى بن تغري و الاستاذ بوصوار ميسوم الذين لم يبخلوا عنا بنصائحهم و توجيهاتهم و كانوا عونا لنا في إتمام هذا البحث فلهم منا ألف شكر.

عظيم الشكر و الامتنان لرئيس مصلحة الطب الشرعي بمستشفى محمد بوضياف بالمدية.

كما أتوجه بالشكر لكل أعضاء اللجنة الموقرة على قراءتهم هذا العمل و مناقشته فلكم منا جزيل الشكر و التقدير.

إهداء

إذا كان أول الطريق تعب فإن في اخره يتحقق الحلم، وكل بداية لها نهاية و ها هي السنوات قد مرت و الحلم يتحقق فاللهم لك الحمد و الشكر على توفيقك لي في طلب العلم

أهدي نجاحي و تعبي هذا

إلى من علمتني أن الحياة عقبات كلما اجتزتها كلما خطوت خطوة نحو النجاح

سهرت معي لّإتمام هذا العمل..

أمي الغالية أدامها الله لنا.

إلى من ختم اسمه باسمي مصدر سعادتي و سندي الثابت..

أبي العزيز حفظك الله.

إلى أخي الوحيد دمت لي بصحة وعافية و وفقك الله..

محمد.

إلى من شجعني خلال إعدادي لهذه المذكرة و كان لي خير عون و اتكاء...

خطيبي.

إلى زميلتي التي كانت سندا لي في كل عثراتي وكانت لي سند وتفاءل...

شيماء.

إلى زميلتي نوال التي كانت عونا لنا في هذا البحث.

وسام

إهداء

مثابرتك سر نجاحك، إصرارك سر تفوقك، وصبرك سر تميزك، أجمل لحظة هي أن يتحقق ماصبرت و تعبت لأجله أحمد الله تعالى الذي وفقنا في إنهاء هذا العمل.

إلى بحر الحب و الحنان والنبض الساكن في عروقي...

أمي الحنونة

إلى من وقف بجانبي و من كان للحياة و من أنار بي نور الطريق، إلى الذي أحنى ظهره تعب في سبيل وصولي لهذه المرحلة..

أبي الحبيب

إلى نجوم سمائي المتلألئة وسندي في الحياة، إلى حمى ظهري و ذخري و ثروتي العظيمة...

إلهام و نسرين

إلى أخي الوحيد الذي أتكأ عليه عند شدتي وملاذي بعد الله عند كربتي أسأل الله أن يوفقك في دراستك و حياتك...

أخي الكريم أيمن

إلى رفيقة دربي و من ساعدتني في إتمام هذا العمل القانوني المتواضع إلى من كانت رفيقتي طيلت سنوات الجامعة...

صديقتي الغالية وسام

إلى كل صديقاتي..

نوال- فلة- هدى

إلى كل قلب خفق لي حبا، أهدي إليهم ثمرت جهدي المتواضع هذا الكلام يطول و المختصر، شكرا من القلب و أسأل الله أن يفتح لي و لأصدقائي أبواب الخير و التوفيق...

مقدمة

مقدمة

انتشرت جريمة القتل العمد بقوة في المجتمع الحالي إذ تعتبر ظاهرة سلبية تمس أمن واستقرار أفراد المجتمع وتهدد حياة وصحة الفرد، ومع ظهور وسائل جديدة في المجتمع تطورت طرق وأساليب ارتكاب الجريمة، إذ لم يعد الإعتراف الذي يعتبر سيد الأدلة كاف لوحده لإدانة المتهم.

تقدمت العلوم و تقدم معها التحقيق القضائي إذ أصبحت الجهات المختصة بمكافحة الجريمة تستعين بالأسلوب العلمي و التقنيات الحديث والمتطورة من أجل كشف لبس الجريمة وبيان مرتكبها.

احتل الطب الشرعي بهذا مكانة هامة و بارزة كونه جاء لإزالة الغموض في القضايا الجنائية وتوجيه القاضي للحكم الصائب، حيث تم تصنيف الطب الشرعي من أهم الوسائل العلمية الحديثة التي يستند عليها القاضي الجزائي للفصل في الدعوى خاصة بما يتعلق بالمسائل ذات الطابع الفني.

مما لا شك فيه أن جريمة القتل العمد تستدعي توفر الركنين المادي و المعنوي لقيامها، فالركن المادي يقوم على عناصر يثبتها الطبيب الشرعي دون سواه، إذ يوضح هذا الأخير العلاقة السببية بين الفعل و النتيجة من خلال تقريره الطبي، كما يتدخل من أجل تحديد طبيعة وقوع الوفاة فيكون بهذا مساعد للجهات القضائية في تكييف الجريمة.

إضافة لهذا يقوم الطبيب الشرعي بدور الكشف عن الدليل الذي يمهد الطريق لقاضي الموضوع في النطق بالحكم.

أهمية الموضوع

يعتبر الطب الشرعي همزة وصل بين الطب و القانون وهو أحد المواضيع المهمة في الكشف عن الجريمة كونه يحدد سبب الوفاة و يميز بين الوفاة الطبيعية و الجنائية، كما أنه يكشف عن الحقائق بطرق علمية من خلال استخدام تقنيات متنوعة، إضافة لهذا يعتبر الطب ركيزة أساسية في دولة القانون من خلال مساعدة العدالة في التحريات، بما أن القاضي لا يدرك الأمور الطبية أجاز له المشرع الاستعانة بالخبرة الطبية التي تكتسي أهمية بالغة من الناحية القانونية، فيؤثر الطبيب من خلال تقريره الطبي على القرار القضائي.

الهدف من الدراسة

توضيح دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جريمة القتل حيث تم اختيارهذه الجناية دون سواها لأنها تعتبر من الجرائم العمدية الأكثر انتشارا في المجتمع و التي باتت تشكل خطورة على حياة الأفراد و تمس بسلامة و صحة الإنسان.

كذلك هدفنا من هذه الدراسة هو بيان قوة الدليل الطبي في مراحل الدعوى.

الأسباب الموضوعية

تتمثل هذه الأسباب التعرف على مهنة الطب الشرعي بدقة الإلمام بكل مهام الطبيب الشرعي، كذلك قلة التطرق لهذا الموضوع على مستوى الكلية مما دفعنا أكثر لمحاولة البحث و الإكتشاف.

بيان دور الطبيب الشرعي في إثبات الجريمة والكشف عنها باعتبار أن موضوع الدراسة يميل للجاني الطبي أكثر حاولنا قدر المستطاع ربطه بالنصوص القانونية و التقليل من المصطلحات الطبية البحتة.

الأسباب الذاتية

تم اختيار الموضوع لأسباب ذاتية تتمثل في حسب هذا النوع من المواضيع كونه متعلق بجرائم نصادفها بشكل دائم في المجتمع، والإطلاع على أسرار علم الطب الشرعي بشكل معمق. و عليه تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للطب الشرعي أن يلعب دورا في الكشف عن جريمة القتل العمد؟

يتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

ماذا نقصد بالطب الشرعي ؟

-فيم تتمثل أقسام الطب الشرعي ؟

- ما هي مهام الطبيب الشرعي ؟

- ماهي مكانة الطب الشرعي بين مختلف أدلة الإثبات الكلاسيكية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة اتبعنا في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي من خلال وصف مختلف المهام التي يقوم بها الطبيب الشرعي، أما المنهج التحليلي فاتبع من خلال تحليل النصوص القانونية والإجراءات التي يتبعها خبير الطب الشرعي في تحرير التقرير الطبي.

قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والقانوني للطب الشرعي والمقسم إلى مبحثين، الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للطب الشرعي والثاني الإطار القانوني للطب الشرعي.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان دور الطب لشرعي في الكشف عن جريمة القتل العمد والذي قسم إلى مبحثين، الأول بعنوان دور الطب الشرعي في مسرح الجريمة وفحص الجثة والثاني بعنوان دور الطب الشرعي في الكشف عن الدليل الطبي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني للطب الشرعي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للطب الشرعي

تستند جهات التحقيق أولا على الطب الشرعي للكشف عن ملابسات الجريمة .

يعدّ الطب الشرعي من بين أهم الخبرات الطبية التي تختص بحل المشاكل أمام الجهات القضائية ويساعد على الكشف عن الجرائم للوصول إلى الحقيقة الغامضة، وذلك استنادا على جمع الأدلة التي تعتبر المفتاح الأول في مسرح الجريمة، ومن خلاله يسهل الوصول إلى الجاني ومعرفة هوية الضحية والأداة أو الوسيلة التي استعملت في ارتكاب الجريمة.

نتطرق في هذا الفصل المقسم إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للطب الشرعي، أما المبحث الثاني بعنوان الإطار القانوني للطب الشرعي.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للطب الشرعي

يعتمد الطب الشرعي على العلم بالمعرفة الفنية في تقديم الأدلة الملموسة في شكل تقرير طبي يساعد رجال القضاء للكشف عن ملابسات الجريمة، و عليه سنتطرق إلى أربع مطالب الأول بعنوان مفهوم الطب الشرعي، والمطلب الثاني بعنوان أهمية الطب الشرعي ثم سنبين من خلال المطلب الثالث مجالات الطب الشرعي، وفي المطلب الرابع أهداف الطب الشرعي .

المطلب الأول :مفهوم الطب الشرعي

يكتسي الطب الشرعي أهمية بالغة في جهاز العدالة باعتباره فرع من فروع الطب التي لها صلة بالقانون، انطلاقا على ما سبق يتوجب علينا التطرق في هذا المطلب كفرع أول إلى تعريف الطب الشرعي، وفي الفرع الثاني نبين خصائص الطب الشرعي.

الفرع الأول: التعريف الطب الشرعي

نتطرق في هذا الفرع إلى التعريف الاصطلاحي للطب الشرعي وبعدها نتناول التعريف القانوني للطب الشرعي.

أولا : التعريف الاصطلاحي للطب الشرعي

يتكون الطب الشرعي من مصطلحين الطّب و الشرع، فالطب هو علم من العلوم التي تتعلق بجسم الإنسان، إذ يتوجّب على القضاء الاستناد على الطب الشرعي كونه يساهم في حلّ المشاكل والقضايا التي تتعلّق بالضحايا والمجرمين وكلّ الجرائم الغامضة[1]. ونقصد بكلمة شرع دراسة العلاقة التي تربط بين الواقعة الطبية و النص القانوني[2]. وعرفه المحامي شريف الطباخ و أحمد جلال أنه "فرع حديث من أفرع علم الطب البشري، وعلم من العلوم المساعدة لعلم الإجرام الذي يهتم بتسبيب الجريمة...فهو إذن يربط بين السلطات الإجرائية للدعوى الجنائية و علم الطب البشري "[3].

تميز الطب الشرعي بعدة تسميات أخرى منها الطب العدلي، الطب القضائي، الطب الجنائي.

عرفه الدكتور يحي بن لعلى أنه "العلم الذي يسخر المعارف الطبية لفائدة الإجراءات القانونية"[4].

---

[1]إبراهيم صادق الجندي، الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص7 .

[2]مالك نادي سالم صبارنة، دور الطب الشرعي و الخبرة الفنية في إثبات المسؤولية الجزائية، مذكرة ماجستير، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011،ص 12.

[3]شريف الطباخ و أحمد جلال، موسوعة الفقه و القضاء في الطب الشرعي، الجزء الأول، المركز القومي للإصدارات القانونية، الإسكندرية، مصر، ص9.

[4]يحي بن يعلى، الطب الشرعي، منشورات المجلس، الجزائر، 2006، ص 8.

عرفه الدكتور منصور عمر المعايطة على أنه "العلم الذي يمثل العلاقة بين الطب والقانون و ترتكز هذه العلاقة على ما يحتاج إليه القانون من الطب و ما يحتاج إليه الطب من القانون "[1].

عرفه الكاتب المستشار عبد الحميد المنشاوي الطب الشرعي بأنه "فرع من فروع الطب، يختص بإيضاح المسائل الطبية التي تنظر أمام رجال القضاء "[2].

ثانيا: التعريف القانوني للطب الشرعي

تم تعريف الطب الشرعي من الناحية القانونية على "أنه فرع طبي تطبيقي يختص بدراسة كل المعارف الطبية بهدف حل المسائل المتعلقة بالجسم البشري و ما يقع عليه من اعتداءات "[3].

عرّفه الطبيب الشرعي وصفي محمد بقوله "الطبّ الشرعي فرع خاص بمعالجة القضايا التي ينظرها رجال القانون من وجهة طبية ، حيث يدخل فيه أقسام الطب الأخرى فهو يبحث في المواضيع والحالات التي تعرض على الطبيب الشرعي من قبل القضاء أو الأمن"[4].

و ذهب الدكتور مصطفى الكحّال إلى تعريف "الطبّ الشرعي بأنه الطب الذي يبحث في تطبيق العلوم الطبية من اجل حل القضايا التي لا يستطيع القاضي إصدار حكم شانها دون الاستعانة بالجانب الطبي"، يعتبر الطب الشرعي إذا حلقة وصل بين الطب و العدالة إذ يساعد القضاء في إيضاح الأمور الطبية التي تستدعي تدخل الخبير الطبي لتنوير القاضي[5]، وبالرجوع إلى المشرع الجزائري يتبين لنا أنه لم يعرف الطب الشرعي بل اقتصر بالنص على القواعد المتعلقة بممارسة مهنة الطب الشرعي وفق قانون حماية الصحة و ترقيتها .

الفرع الثاني: خصائص الطب الشرعي

وجب التطرق إلى خصائص الطب الشرعي، وهذا من أجل اكتمال صورته في أذهاننا.

أولا: الطب الشرعي مسألة علمية بحتة

يعد الطب الشرعي من أهم المسائل التي يلجأ إليها القاضي للوصول إلى الدليل الذي يوجه قناعته في إثبات أو نفي الجريمة عن المتهم، فإذا تبين وجود مسألة فنية بحتة يصعب حلها لتعلقها بمسائل طبية فالقاضي لا يمكن أن يكيف الوقائع التي تعرض عليه دون اللجوء إلى الخبرة الشرعية، ولا يصدر

---

[1] فاطمة حمينة شيكوش، دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة، مذكرة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 6.

[2] سامية محمدي وصالح حمليل، تقدير القاضي الجزائي للخبرة المنجزة من الطبيب الشرعي، مجلة آفاق للعلوم، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد 04، 2021، ص386.

[3] فاطمة شيكوش حمينة، المرجع السابق، ص07.

[4] صالح يوسف عزّام، أثر الطب الشرعي في إثبات الحقوق و الجرائم، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2000، ص 30.

[5] المرجع نفسه و الصفحة.

أي حكم إلا بعد أن يقدم الطبيب الشرعي تقريرا في حادث، فالطبيب الشرعي مكلف بتوضيح المسائل الفنية وليس القانونية منها كونها من اختصاصاته، هذا لا يعني أن الطبيب الشرعي يكون جاهلا للقواعد القانونية، بل علمه بهذه القواعد صار مسألة حتمية تقع على عاتقه من أجل اقتناع الجهة التي كلفته بتقرير دقيق و يفيدها في الكشف عن الحقيقة، ومقابل ذلك يكون القاضي على معرفة خبايا الطب الشرعي لتناسق أعماله مع أعمال الطبيب الشرعي من أجل خدمة العدالة[1].

ثانيا : ثلاثية الخبرة في مجال الطب القضائي

تلتزم المحكمة بتكليف أكثر من خبير وذلك بغية توضيح الغموض وكشف ملابسات القضايا المعروضة عليها في المسائل العلمية والفنية التي تتطلب تدخل الطب الشرعي، وعادة ما يكون عدد الخبراء ثلاثة كون هذه المسائل دقيقة، بينما يختلف الأمر في المسائل العادية والتي تختص الجهات القضائية بتعيين خبير واحد بعد استطلاع رأي النيابة العامة، غير أن في مجال الطب الشرعي نجد أن الخبرة وإجرائها أمر حتمي، حيث أن المحكمة لا تستطيع أن تبحث في المسائل العلمية إلا بالاستعانة بالخبرة الطبية الشرعية وخبرائها.

ثالثا: الصفة الاختيارية للخبرة في مجال الطب الشرعي

الخبرة من بين الطرق التي يعتمدها القاضي في الإثبات فقد خول المشرع المحكمة السلطة المطلقة في ندب الخبراء، اعتبر إجراء الطب الشرعي في مجال الطب الشرعي أمر وجوبي يتم اللجوء إلى الخبرة في المسائل الطبية التي لا يدركها القاضي.

رابعا: تبعية الخبرة في مجال الطب الشرعي

يشترط للقيام بخبرة طبية شرعية أن تكون هناك دعوى قائمة على مستوى الجهات القضائية قائم يحتاج القيام بخبرة من طرف خبير مختص لاستيضاح مسألة فنية لا يمكن القاضي البث فيها، لهذا حول المشرع لجهات التحقيق الاستعانة بالخبرة الطبية الشرعية بناءا على طلب النيابة العامة إذا تعلق الأمر بحل مسألة ذات طابع طبي[2].

المطلب الثاني: أهمية الطب الشرعي

يكتسي الطب الشرعي أهمية بالغة في الكشف عن الجريمة، إذ يعتبر الطب الشرعي الركيزة الأساسية للعدالة فلولاه و لولى خبراته واختصاصاته لانتشرت الجرائم في أوساط المجتمع وازدادت ألاعيب و حيل المجرمين كي يفروا من العقاب، من خلال وجود هذه الاختصاصات والخبرات الطب يتم

---

[1] منيرة بشقاوي، الطب الشرعي و دوره الفني في إثبات الجريمة، مذكرة ماجستير، تخصص قانون جنائي و علوم جنائية كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2014-2015، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

في كشف الغموض عن طبيعة الوفاة وسببها وبيان ملابساتها، انطلاقا من هذا يتبين أن الطب الشرعي يعين ويساعد القضاء في الوصول الى الأحكام الصائبة[1].

احتل الطب الشرعي دورا كبيرا في حلّ القضايا والمنازعات والكشف عن الجريمة ومرتكبيها خاصة بعد التطور الحاصل في الممارسات الجنائية، كما يعدّ الطب الشرعي أحد الطرق العلمية التي تعمل على مساعدة جهات التحقيق التي عجزت عن إيجاد ومعرفة الجريمة المرتكبة، ومختلف أطرافها وتفاصيلها، وذلك بفحص وتشريح جثث الضحايا، وضبط الآثار المادية الموجودة والمحيطة بمسرح الجريمة أو تحديد وتشخيص الاعتداءات التي تقع على الضحايا ومعرفة نوعها وطريقتها ووقتها، وكلّ ما يتعلق بالمظهر الخارجي والداخلي للضحايا ، لتمكن العدالة والجهات القضائية من الوصول إلى مرتكبي الجريمة، ممّا يسهل عليهم وعلى القاضي إصدار الحكم النهائي والعادل للمجرم، فالطبّ الشرعي يعتبر المفتاح الأول لحلّ كلّ القضايا الغامضة[2].

رغم الأهمية البالغة والبارزة للطب الشرعي لا نجد له أثر في تكوين الطلبة بمختلف الجامعات ولم يحظى بمكانة هامة في المنظومة التعليمية، فيتمّ تكوين القضاة في نقطة أساسية تتعلّق بكيفية قراءة شهادة وصفية وتقرير التشريح وفهمه، و تمّ إدراج مادة الطب الشرعي ضمن تكوين طلبة المدارس العليا للقضاء فيدرس في السنة الأولى باللّغة الفرنسية لكن الامتحان يكون بحسب اختيار الطالب إمّا باللّغة العربية أو اللّغة الفرنسية، وبالرجوع للجامعات وبالأخص كلية الحقوق لا نجد أثرا لدراسة مادة الطب الشرعي طوال سنوات الليسانس أو الماستر إذ يبقى عدم تكوين الطلبة في الطب الشرعي نقطة سوداء باعتبارها تشكّل عائق للمتخرجين، خاصة الذين يمارسون مهنة المحاماة كونهم يتعاملون مع قضايا يدلي فيها الطبيب الشرعي رأيه[3].

نوع الاعتداءات التي تقع على الضحايا، حيث يبين أسباب الإصابة ونوعها وطريقتها ووقتها وما إلى ذلك من ظروف تحيط بتنفيذ الفعل الإجرامي وهو ما يسهل مهام القاضي في إصدار الحكم العادل.

المطلب الثالث: مجالات الطب الشرعي

توسعت مجالات تدخل الطب الشرعي بسبب التطورات العلمية والتي أثرت على الدليل العلمي فأصبح الطبيب يمارس مهنة الطب الشرعي عن طريق قيامه بعدة نشاطات منظمة بالقانون، إذ تتعدد المجالات بتنوع المشاكل المتعلقة بالطب الشرعي، فيتدخل من الناحية العلمية وهو ما سنتناوله في الفرع

---

[1] شيماء زكي محمد، دور الطب الشرعي في التحقيق الجنائي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة سوران فاكلتي قانون، ص 218.

[2] خوخة جامع، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة 2012-2013، ص11-12.

[3] أحمد عبد اللطيف بن مختار، تشريح واقع الطب الشرعي في الجزائر،3 يناير 2020، تم الدخول في07 أفريل 2023 على الساعة 15:31، الموقع الإلكتروني، الميزان، www elmizain.com.

الأول، كما يتدخل الطب الشرعي من الناحية التنظيمية في إطار إجتماعي أو مهني أو قضائي وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: الطب الشرعي من الناحية العلمية

يهتم الطب الشرعي في هذا الجانب بكل ما له صلة بالأحياء والأموات.

أولا: الطب الشرعي الباثولوجي

يختص هدا القسم بتحديد سبب الوفاة عن طريق فحص و تشريح الجثة في القضايا ذات الطابع الجنائي إضافة لهذا يساعد الطب الشرعي الباثولوجي في معرفة طبيعة الوفاة هل كان وفاة جنائية أم وفاة طبيعية[1]، يتدخل للكشف عن سبب الموت في مختلف الجرائم نذكر منها :

الوفيات بسب العنف أو بسبب الممارسات الطبية أو في الوفيات داخل السجون[2].

ثانيا: الطب الشرعي الإكلينيكي السريري

يتجلى اختصاص هذا القسم من الطب في القضايا التي تتعلق بالأحياء والتي تشمل عموما قضايا الاعتداء الجنسي سواء في الإناث أو الذكور، إضافة لهذا يختص في القضايا التي تتعلق بالإصابات والجروح، و كلّ ما يصيب البدن من أعمال العنف العمدي وغير العمدي، ليحدد نسبة العجز لدى الضحية من أجل مساعدة القاضي في تقدير نسبة التعويض عن الضرر الذي لحق بالمجني عليه[3].

الفرع الثاني: الطب الشرعي من الناحية التنظيمية

تتعدد مجالات الطب الشرعي من الناحية التنظيمية نركز على أهمها:

أ: الطب الشرعي الاجتماعي

يهتم هذا القسم بالعلاقة بين الطب الشرعي والقوانين الاجتماعية، نجد أثر هذا المجال في طب العمل و الضمان الاجتماعي الذي بدوره يستند إلى الطب الشرعي الاجتماعي.

ب: الطب الشرعي الوظيفي

يشمل دراسة قواعد ممارسة مهنة الطب والعلوم الطبية، وسر المهنة وغيرها من القواعد الطبية، إذ يمكن القول أن القسم المهني ينظر في الجانب المتعلق بمهنة الطب و صولها ونخص بالذكر قواعد تقرير الشهادة الطبية باعتبارها الوثيقة المهمة والمطلوبة قضائيا،[4] كما يتعلق هذا القسم بالعلاقة ما بين

---

[1] إبراهيم صادق الجندي، المرجع السابق، ص10.

[2] هناء عدوم، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة ماستر، تخصص قانون جنائي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص10.

[3] ابراهيم صادق الجندي، المرجع السابق، ص11-12.

[4] منيرة يشقاوي، المرجع السابق، ص 35 و36.

الطبيب الشرعي والوظيفة المكلف بها بمقتضى القانون كما أنه يختص بكل ما له صلة بالممارسة غير الشرعية للوظيفة وأخلاقيات المهنة[1].

ثالثا: الطب الشرعي القضائي

يهتم بالعلاقة ما بين الطبيب الشرعي والقضاء، ويختص بكل الإصابات التي تقع على الجسم البشري من اعتداءات وإجهاض واضطرابات جنسية، ومظاهر التسميم وتشخيص طرق الوفاة[2]، إذ يتفرع هذا القسم إلى:

1-الطب الشرعي العام

يختص هذا الفرع بدراسة الجاني.

2-الطب الشرعي الخاص بالصدمات والكدمات العام

يقوم بدراسة الجروح والحروق و الاختناقات التي تصيب الضحية .

3-الطب الشرعي الجنسي

يهتم بدراسة حالات الاعتداءات الجنسية وهتك العرض وكل الأفعال المخلة بالحياء إضافة لهذا جرائم الإجهاض وقتل الأطفال حديثي العهد بالولادة..

4-الطب الشرعي الخاص

يهتم بفحص و تشريح الجثة ودراسة علامات الموت.

5- الطب الشرعي الجنائي

اختصاص هذا الفرع دراسة وتشخيص الآثار التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة.

6-الطب الشرعي العقلي

الذي يهتم بدراسة مفهوم المسؤولية الجزائية[3].

المطلب الرابع: أهداف الطب الشرعي

أصبح للطب الشرعي دور فعّال في المجال القضائي وذلك بعد مساعدة العدالة في الكشف عن الجريمة، فهو يسعى لتحقيق أهداف عديدة مرادها خدمة القضاء وإرساء العدالة بتنوير القاضي وتسهيل معرفة أسباب الجريمة بتاريخها ووقتها ومرتكبها، بالإضافة إلى مكافحة الجريمة واتخاذ الإجراءات اللاّزمة للوقاية والتقليل من الجرائم بتقديم الإحصائيات للأمن في القضايا الأكثر انتشارا ولتوضيح هذا العنصر قسّم المطلب إلى ثلاث فروع تمّ التطرق إليها على التوالي:

---

[1] إبراهيم صادق الجندي، المرجع السابق، ص11.
[2] منيرة بشقاوي، المرجع السابق، ص 36.
[3] شوقي عبد الكريم، لحلو بوجمعة، ايت تقرين عبد النور و عمي إبراهيم، دور الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية بحث في وحدة الشرطة القضائية، مديرية التعليم و المجالس، المدرسة العليا للشرطة، المديرية العامة للأمن الوطني، 2007 ص10.

الفرع الأول: الكشف الطبي الشرعي على مكان الحادث والجثة

تشمل هذه العملية ضبط الآثار المادية والأدلة الجنائية وهي من أوّل الخطوات التي يقوم بها الطبيب الشرعي، و قبل البدء في عملية فحص وتشريح الجثة يجب على الطبيب الشرعي :

أولا: أخذ الصور الفوتوغرافية لوجه الجثة وكذلك لكلّ الإصابات الموجودة بالجثة بملابسها أولا ومن ثم أخذ صور بعد خلع ملابس الضحية مع التركيز على تغطية العورة حتى لا تظهر في الصورة .

ثانيا: في حالة اشتباه كسور العظام يجب على الطبيب الشرعي إخضاع الضحية لأشعة أكس كذلك في حالات الإصابات النارية لتحديد أماكن المقذوفات بالجثة وبيان عددها واتجاه زاوية الإطلاق[1].

ثالثا: يجمع الطبيب الشرعي الأدلة المادية المحيطة بالجثة أو المتواجدة في مسرح الجريمة منها الأدلة السائلة كالدّم واللعاب، الإفرازات المهبلية، السائل المنوي، والأدلة الصلبة مثل البقع الدموية والبقع المنوية، الأسلحة النارية والذخائر وبقايا المتفجرات، التراب، الشعر والأنسجة، متعلقات بالملابس شظايا الزجاج، المستندات، كما يجب على الطبيب جمع الآثار المتعلقة ببصمات الأصابع، بصمات القدمين بصمات الحذاء، آثار الإطارات، آثار الطلاء، آثار الآلات المستخدمة لفتح ثغرة للدخول في حالة ما إن كان المكان مغلق[2].

رابعا: يجب فحص الملابس فحصا دقيقا ووصفها كما أن الطبيب ملزم بوصف ملابس الضحية مع التركيز على ذكر التمزقات أو قطع أو شق أو وخزات أو ثقوب موجودة بملابس المجني عليه ويصف أيضا الحروق، أو الاسوداد الناشئ عن مقذوف ناري ومقارنتها بالإصابات التي بالجثة.

إضافة لهذا يجد الطبيب نفسه ملزم بأخذ كلّ ما يعثر عليه من البقع الناشئة عن القيء أو المواد البرازية إلى التحليل، كما يجب عليه ان يقوم بوصف كلّ رائحة خاصة مثل غاز البترول أو حامض الفنيك، وفي الأخير يقوم بختم الملابس بالشمع الأحمر ويسلمها للضابط المحقق في جميع حالات سواء كان تعدي على الضحية أو كان انتحارا أو إذا كانت الجثة مجهولة الهوية لم يتم التعرف على صاحبها بعد[3].

الفرع الثاني: المساعدة في معرفة نوع الحادث

هدف الطب الشرعي في هذه الحالة هو بيان نوع الوفاة بعدما يوجه القاضي المحقق سؤالا للطبيب الشرعي مفاده معرفة نوع الحادث هل كانت الوفاة نتيجة لحادث أو فعل إجرامي تعرض له المجني عليه

---

[1] إبراهيم صادق الجندي، المرجع السابق، ص29.

[2] علاء الدين مرسي، الأدلة الجنائية في الطب الشرعي المعاصر، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، 2014، ص13و14.

[3] عبد الحميد المنشاوي، الأدلة الجنائية في الطب الشرعي ودوره الفنّي في البحث عن الجريمة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ص30.

أو كانت الوفاة طبيعية، وينتظر المحقق الإجابة القاطعة من طرف خبير الطب الشرعي إذ يعتبر رأي الخبير في هذه الحالة دليل قاطع على نفي أو إثبات الجريمة .

يقدم الطب الشرعي أدلة نفي في حالة الوفاة الطبيعية التي تكون نتيجة إصابة الضحية بمرض مفاجئ، و يظهر هذا جليا بعد إخضاع الضحية للفحص الطبي الذي يؤكد على عدم تعرض الضحية لأي عنف أو اعتداء تسبب في الوفاة[1].

الفرع الثالث: إيجاد علاقة سببية

تمثل العلاقة السببية عنصر رئيسي لعناصر الركن المادي للجريمة و يقصد بها الرابطة بين مرتكب الجريمة و الأداة المستخدمة من جهة و بينها و بين الضحية و الإصابة من جهة أخرى[2]، كذلك يتم جمع وفحص المضبوطات مهما كان نوعها من المواد الضارة الآلات والأسلحة النارية الجنائية والمقذوفات والمواد السّامة، كما يتم الكشف على الضحايا والمصابين في القضايا لتحديد الإصابات والوسائل المستخدمة وتقدير مدى خطورتها على حياة المجني عليهم، وفي بعض الأحيان يتم تحديد عمر الجرح أو الإصابة كما يحدث في جرائم اغتصاب الإناث والإجهاض[3].

الفرع الرابع: بيان مدى مسؤولية المتهم عن الجريمة

تقع المسؤولية الجزائية في حال كان الفعل يشكل جريمة بمقتضى القانون فتتحمل سلطة الاتهام وحدها عبء الإثبات عن طريق إيجاد رابطة بين المتهم والجريمة وللوصول إلى هذا تستند النيابة العامة على الأدلة المقدمة إليها والتي تبين مدى مطابقة المتهم مع واقع الجريمة وبيان المسؤولية الجزائية من أجل توقيع الجزاء المناسب وتحقيق العدالة[4].

يقوم المختصين بفحص والكشف على المشتبه فيه بهدف معرفة الجناة ومدى علاقتهم بالجريمة من عدمه وذلك عن طريق عدّة وسائل وطرق منها الآثار المادية التي قد تختلف من ملابسهم أو أجسامهم في مسرح الجريمة أو العكس، ويتمثل أهمية هذا الكشف في جرائم عديدة من أهمها الجرائم الجنسية كهتك العرض و الإغتصاب، وجرائم الجرح والضرب والقتل...إلخ[5].

---

[1] إبراهيم صادق الجندي، المرجع السابق، ص 158.
[2] منيرة بشقاوي، المرجع السابق، ص 23.
[3] شريف الطبّاخ، الطب الشرعي موسوعة الفقه والقضاء في الطب الشرعي، الجزء الأول، دار العدالة للنشر والتوزيع مصر، ص10-11.
[4] منيرة بشقاوي، المرجع السابق، ص 24.
[5] شريف الطباخ، المرجع السابق، ص11.

المبحث الثاني : الإطار القانوني للطب الشرعي

أدى تطور العلم إلى توسع العلاقة بين جهاز العدالة والطب الشرعي، حيث أصبحت الجهات القضائية وخاصة الجزائية تعتمد بشكل كبير على الخبير في الكشف عن الجرائم، إذ نجد أنّ القاضي الجزائي يلجأ لمن له القدرة في بيان الواقعة الطبية و الكشف عن الدليل العلمي القاطع، اهتم قانون الصحة الجديد في الفصل السادس بالطب الشرعي لأول مرة في الجزائر، فتدخل المشرع الجزائري وحدد مهام الطبيب الشرعي في بعض النصوص القانونية غير أنه أهمل هذا في قانون الإجراءات الجزائية وعليه سنتطرق لممارسة مهنة الطب الشرعي في المطلب الأول، و المركز القانوني للطبيب الشرعي في المنظومة التشريعية كمطلب ثاني، أما المطلب الثالث بعنوان اتصال الجهات القضائية بالطبيب الشرعي.

المطلب الأول : ممارسة مهنة الطب الشرعي

ممّا لاشك فيه أنّ مهنة الطب الشرعي يجب إسنادها إلى الطبيب الشرعي دون غيره، حيث أصبح الاعتماد عليه من طرف القضاء ضرورة لا غنى عنها من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية وعليه سنبين في الفرع الأول تعريف الطبيب الشرعي، وفي الفرع الثاني سنوضح مهام الطبيب الشرعي.

الفرع الأول : تعريف الطبيب الشرعي

يجب على القاضي إصدار حكم في القضايا المعروضة عليه كما هو معلوم، لكن صدور الحكم يستلزم الإلمام بكلّ جوانب القضية ومعرفة الملابسات والظروف التي وقعت فيها وبالأخص معرفة الجانب العلمي والطبي للقضية والإحاطة به إحاطة شاملة، ممّا يستدعي لجوء القاضي إلى الطبيب الشرعي دون سواه باعتباره صاحب الاختصاص.

تمّ تعريف الطبيب الشرعي بأنّه "الطبيب الذي استعان بمعلوماته وخبرته الطبية الشرعية لخدمة العدالة، عن طريق كشف غموض الجانب الطبي من القضايا المختلفة التي تعرض عليه من قبل القضاء"[1]، يعتبر الطبيب الشرعي مساعد القاضي ويتصف بصفة الخبير الفني و اتصال الطبيب الشرعي بالقضاء أو القانون يتطلب وجوبا العلم والدراية من طرف الطبيب الشرعي بالأمور القانونية ومختلف النصوص التشريعية التي تحكم العلاقة بين الطبيب ورجال القانون[2].

[1] سامية محمدي، المرجع السابق، ص 25.
[2] جلال الجابري، الطب الشرعي والسموم، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 16.

لا نجد نص قانوني في قانون الإجراءات الجزائية ولا في قانون الصحة يعرف الطبيب الشرعي بل اكتفى المشرع الجزائري بالنص على ممارسة مهنة الطب الشرعي في الفصل السادس من قانون الصحة.

إنّ الوقوف على تكوين الأطباء الشرعيين أمر في غاية الأهمية والصعوبة كون هذا الاختصاص هو اختصاص صعب يتطلب الجهد والشجاعة، إذ نجد أنّ معظم الطلبة الذين باشروا في دراسة اختصاص الطب الشرعي تراجعوا عن إكماله منذ العام الأول نظرا لصعوبته[1]، بعد حصول الشخص على شهادة الثانوية العامة بتقدير ممتاز يمكنه الإلتحاق بكلية الطب ليدرس مدة سبع سنوات تخصص طب عام و يتحصل في النهاية على شهادة دكتوراه في الطب العام، و من أراد اكمال تخصص الطب الشرعي يجب عليه المشاركة في المسابقة الوطنية التي تجرى سنويا، يدرس الناجح أربع سنوات تخصص في المقاييس التالية:

أولا- الطب الشرعي القضائي و الجنائي.

ثانيا- الطب الشرعي المتعلق بالسموم.

ثالثا- تعويض الأضرار الجسمانية.

رابعا- قانون الطب وأخلاقيات مهنة الطب.

خامسا- الطب العقلي الشرعي الإكلينيكي.

سادسا- علم أمراض الطب الشرعي.

سابعا- طب السجون.

يجري بعدها امتحان على المستوى الوطني و يصادق على شهادة التخصص ثم يوزع الأطباء حسب ترتيبهم على المستشفيات، و بهذا يتم تكوين 30 طبيبا شرعيا سنويا[2].

. الفرع الثاني : مهام الطبيب الشرعي

كثيرا ما يرتبط اسم الطبيب الشرعي عند الجميع بمصطلح تشريح الجثث فقط، دون علمهم بأنّ [1] للطبيب الشرعي مهام أخرى متعددة يلتزم بها.

بناءا على حياة العملية للطبيب الشرعي في المستشفيات الإستشفائية نجد أنه يختص ب:

أولا: بفحص المصابين وتحديد أسباب الإصابات.

ثانيا: تشريح الجثث للكشف عن أسباب الوفاة، وكذلك الإجابة عن تساؤلات جهات التحقيق القضائية.

---

[1] رشيد بلحاج، الطب الشرعي، حصة بلسم على القناة الخامسة التلفزيون الجزائري، يوم 24 ديسمبر 2022، الساعة 16:20.

[2] حمدي خليفة، الطب الشرعي في الجزائر، 13يناير2021، تم الدخول في 2جوان2023، على الساعة8:34، الموقع الإلكتروني hamdy khalifa.com.

ثالثا: حضور عمليات فتح القبور.

رابعا: إبداء رأيه الفنّي في الواقعة الطبية وهذا بعدما يتم عرضها على القضاء.

خامسا: تقدير السّن [1].

سادسا: إضافة لهذا يحدد الطبيب الشرعي طبيعة السلاح إذا كان حادا أم لا.

سابعا: يحدد طبيعة الوفاة إذا كانت عنيفة أم لا.

ثامنا: يقوم بالفحص اليومي للمرضى ضحايا العنف العمدي[2].

تاسعا: يقوم بالفحص الخارجي للجثة حيث باشر بمعاينة الجروح الخارجية مثل الكدمات وذلك بالعين المجردة فقط، ويقوم بالتشريح المعمق والدقيق للجثة لمعرفة نتائج وأسباب الوفاة[3]، فقد نصّت المادة 201 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة على أنّه "يقوم بالتشريح الطبي في الهياكل الاستشفائية العمومية طبيب شرعي تعينه الجهة القضائية المختصة"[4]، وبمقتضى المادة 199 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة "...يحدّد انسب العجز والأضرار الأخرى طبيب متخصص في الطب الشرعي وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما"[5].

إنّ تحديد نسبة عجز المريض نجد أنّه يؤثر على تكييف الجريمة من جناية أو جنحة، فالطبيب الشرعي وحده من يثبت ما إن أدى الضرب أو فعل العنف الى قطع أو انفصال عضو من أعضاء الجسم أو تعطيل كلي أو جزئيا[6].

بغض النظر عن المهام السابقة التي تطرقنا إليها، فإنّ مهمة الطبيب الانتقال إلى مسرح الجريمة هي مهمة جوهرية في عمله، فعندما يتم اكتشاف جثة شخص من طرف الشرطة ينتقل فريق الخبراء برفقة الطبيب الشرعي، وذلك من أجل إجراء المعاينات الأولية للجثة ورفع الآثار المتواجدة بمسرح الوفاة، بعدها يتم نقل الجثة إلى مصلحة حفظ الجثث ويكون هذا بداية التشريح المعمق والدقيق للجثة من أجل الوصول إلى الأسباب المباشرة التي أدّت للوفاة، ويكون كلّ هذا تحت إشراف الطب الشرعي للحفاظ على الآثار والدلائل[7].

---

[1] شيماء زكي محمد، المرجع السابق، ص 219.
[2] نوال مخالدي، ندوة حول دور الطبيب الشرعي في المسائل الجنائية، جامعة يحي فارس، يوم 13 ديسمبر 2022.
[3] رئيس مصلحة الطب الشرعي، يوم 24 أكتوبر 2022، الساعة 10:20 صباحا، بمستشفى محمد بوضياف، المدية.
[4] المادة 201، القانون رقم 18-11، المؤرخ في 2 يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية العدد46، الصادرة في 29 يوليو 2018 المعدل و المتمم، ص21.
[5] المادة 199، المرجع نفسه، ص20.
[6] ياسر صافي علي، الطب الشرعي والسموميات، الطبعة الثانية، الكتاب الطبي الجامعي،بيروت، لبنان، 2010، ص 32.
[7] رئيس مصلحة الطب الشرعي، المرجع السابق.

المطلب الثاني : المركز القانوني للطبيب الشرعي في المنظومة التشريعية

يساعد الطبيب الشرعي في إبراز الحقائق وتنوير القاضي وإعطائه دليل علمي قاطع للفصل في القضية و تكييف الجريمة، لكن بعد استقراء النصوص القانونية وجدنا أن المشرع الجزائري لم ينص صراحة على الأطباء الشرعيين فقد اكتفى فقط بالتلميح لهم، فنجد المادة 49 من قانون الإجراءات الجزائية تنص على أنّه إ"ذا اقتضى الأمر إجراء معاينات لا يمكن تأخيرها فلضباط الشرطة القضائية أن يستعين بأشخاص مؤهلين لذلك.

وعلى هؤلاء الأشخاص الذين يستدعيهم لهذا الإجراء أن يحلفوا اليمين كتابة على إبداء رأيهم بما يمليه عليهم الشرف و الضمير"[1].

يفهم من المادة السالفة الذكر أنّ المشرع الجزائري اعتبر الأطباء الشرعيين أشخاص مؤهلين لإجراء المعاينات اللاّزمة وذلك بعد طلب الاستعانة بهم من طرف الضبطية في الحالات التي لا يستطيع تأخيرها[2].

إضافة لهذا نص المادة 62 من نفس القانون التي تنصّ على "إذا اعثر على جثة شخص وكان سبب الوفاة مجهولا أو مشتبها فيه سواء أكانت الوفاة نتيجة عنف أو بغير عنف. فعلى ضابط الشرطة القضائية الذي أبلغ الحادث أن يخطر وكيل الجمهورية على الفور وينتقل بغير تمهل إلى مكان الحادث للقيام بعمل المعاينات الأولية.

كما ينتقل وكيل الجمهورية إلى المكان إذا رأى لذلك ضرورة ويصطحب معه أشخاص قادرين على تقدير ظروف الوفاة ..."[3]

يتضح مما سبق ذكره في النص القانوني أنّ المشرع الجزائري لم يصرح بشكل مباشر بضرورة اصطحاب الطبيب الشرعي إلى مكان الوفاة غير أنه استعمل عبارة يصطحب معه أشخاص قادرين على تقدير ظروف الوفاة، وكما هو معلوم ومؤكد أنّ الطبيب الشرعي وحده من يستطيع تقدير ظروف الوفاة بعد تدخله بكل موضوعية في حال كانت وفاة الشخص وفاة مشتبه فيها[4].

المطلب الثالث : اتصال الجهات القضائية بالطبيب الشرعي

يتعذر وجود المعارف العلمية و الطبية عند جهات التحقيق والقاضي، مما يدفعهم إلى طلب خبرة طبية عند حدوث أي جريمة نتجت عنها الوفاة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال الفرع الأول الذي يندرج تحت عنوان التسخيرة الطبية، والفرع الثاني بعنوان الخبرة الطبية..

---

[1] المادة 49، الأمر رقم 21-11، المؤرخ في 25 غشت 2021، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتتم ص34.

[2] منيرة بشقاوي، االمرجع السابق، ص 45.

[3] المادة 62، الأمر رقم 21-11، المرجع السابق، ص40.

[4] منيرة بشقاوي، المرجع السابق، ص 45.

الفرع الأول : التسخيرة الطبية

تتصل الجهات القضائية بالطبيب الشرعي عن طريق التسخيرة الطبية خاصة في المسائل المستعجلة.

أولا: تعريف التسخيرة الطبية والجهة المكلف بإجرائها

تعتبر التسخيرة الطبية الأكثر استعمالا، ويتم تعريفها على أنّها " أمر صادر إلى طبيب مقيد بجدول الخبراء للقيام بتنفيذ مهمة ذات طابع طبي قضائي غالبا ما تتّسم بالطابع الإستعجالي"[1].

إذ جعل المشرع النيابة العامة الجهة التي لها حق إجراء التسخيرة في حال وجوب الاستعانة بأهل الاختصاص، كذلك يمكن تسخير الطبيب من قبل قضاة التحقيق في المسائل الفنية التي تتطلب تدخل خبير الطب الشرعي حسب ما جاءت به المادة 143من قانون الإجراءات الجزائية في الفقرة الأولى

"لجهات التحقيق أو الحكم عندما تعرض لها مسألة ذات طابع فني أن تأمر بندب خبير إما بناء على طلب النيابة العامة و إما من تلقاء نفسها أو من الخصوم"[2].

ثانيا: شروط التسخيرة

نجد أن المشرع الجزائري نص على شروط التسخيرة في المادة 210 من قانون أخلاقيات مهنة الطب (القانون الذي يحكم المهنة الطبية فكل قواعده ملزمة لجميع الأطباء كونه ينظم العلاقة بين الطبيب والمريض و الزميل...

1-تكون التسخيرة مكتوبة في الأصل واستثناءا تكون شفاهة[3].
2-تكون مؤرخة و موقعة.
3-تحدد فيها مهمة الطبيب الشرعي بدقة.
4-إرفاق التسخيرة بشهادة معاينة الوفاة[4].

ثالثا: حالات التسخيرة الطبية

تنوعت الحالات التي يلجأ فيها إلى التسخيرة الطبية تتمثل فيما يلي :

1- حالة رفع الجثة وحالة الأماكن

عند اكتشاف جثة شخص ما في مكان معين ينتقل فريق الخبراء للقيام بالمعاينات الأولية، وعند الإنتهاء من عملهم يجب رفع الجثة و نقلها لمصلحة حفظ الجثث الموجودة في المؤسسات الاستشفائية تحت إشراف الطبيب الشرعي[5].

---

[1] منيرة بشقاوي، المرجع السابق، ص59.
أنظر الملحق رقم 1 رئيس مصلحة الطب الشرعي بمستشفى محمد بوضياف، أمر إلى الطبيب17ماي2023 ص56.
[2] المادة 143، الأمر رقم21 -11، المرجع السابق، ص95.
[3] منيرة بشقاوي، المرجع السابق، ص59.
[4] فاطمة حمينة شيكوش، ص22.
[5] منيرة بشقاوي، المرجع السابق، ص60.

2- حالة الضرب والجرح

يتم اللجوء إلى التسخيرة في هذه الحالة من أجل تحديد مدة عجز المصاب في حالة تعرضه للعنف العمدي، ويثبت ما لحق به من أضرار وبتحديد مدة العجز يتم تكييف الجريمة[1].

3- حالة الاعتداء الجنسي

يتسع تدخل الطبيب الشرعي في هذا النوع من الجرائم، حيث أنه يكون ملوم بالإجابة على سؤال جهات التحقيق و المتعلقة بإثبات الركن المادي[2].

تحدد النيابة العامة مهمة فحص الضحية خاصة في الجهاز التناسلي وبيان ما إن كانت هناك أثار تثبت استعمال العنف باعتباره العنصر الجوهري لقيام جريمة الاعتداء[3].

4- حالة تحديد نسبة الكحول في الدم

إذا وقع حادث مرور يجب إخضاع الشخص للتحليل من أجل معرفة نسبة الكحول في دمه فيمكن أن يكون هذا سبب مباشر أدى لوقوع الحادث فيتابع بجنحة القيادة في حالة سكر، وهذا ما جاءت به المادة 19 من القانون 01-14 المتعلق بتنظيم المرور عبر الطرق وسلامتها و أمنها "في حالة وقوع أي حادث مرور جسماني يجري أعوان الشرطة القضائية على كل سائق أو مرافق السائق المتدرب من المحتمل أن يكون في حالة سكر و المتسبب في وقوع الحادث..."[4]

حالة فحص الموقوفين للنظر

نصّت المادة 51 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية على ضرورة عرض الموقوف للنظر على الطبيب الشرعي ويكون هذا الفحص عند انتهاء مدة التوقيف للنظر، ترفق شهادة الفحص الطبي بملف الإجراءات.

الفرع الثاني : الخبرة الطبية

يكلف ضباط الشرطة القضائية أو النيابة العامة الطبيب الشرعي للكشف عن الوقائع التي يحققون بشأنها.

---

[1] أحمد باعزيز، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة ماجستير، تخصص قانون طبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 16.

[2] منيرة بشقاوي، المرجع السابق، ص61.

[3] أحمد باعزيز، المرجع السابق، ص 17.

[4] المادة 19، القانون01-14، المؤرخ في 19 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المرور عبر الطرق و سلامتها و أمنها الجريدة الرسمية، الصادرة في 19غشت 2001، ص7.

أولا : تعريف الخبرة الطبية

الخبرة هي الاستشارة الفنية التي يستعين بها القاضي في المسائل الفنية باعتبار أنّ القاضي لا يستطيع الإلمام بكافة العلوم، [1]وقد يلجأ القاضي إلى الخبرة وهذا من تلقاء نفسه وذلك من أجل إثبات مسائل فنية بغرض الوصول إلى معلومات من أصحاب الخبرة والأشخاص المختصين طبيا[2]، تكون الخبرة سببا في كشف الأدلة بناءا على التقنيات المتطورة والمستحدثة،[3] كما عرفها المحامي إلياس أبو عيد بأنها "تقديم رأي فني من قبل شخص مختص طبيا في شأن واقعة قضائية"[4].

جاء في تعريف آخر بأنها "معلومات فنية صادرة عن ذوي اختصاص تنصب على واقعة من وقائع الدعوى، وتكون بمثابة الدليل، وتبنى على معلومات علمية"[5].

يقدم الطبيب الشرعي من خلال الخبرة الطبية الشرعية مساعدة تقنية لتقدير الحالة الجسدية أو العقلية للمعني.[6]

ثانيا : شروط صحة الخبرة

حدد القانون شروط خاصة بالخبرة بهدف التوصل إلى خبرة صحيحة، فحتى تكون الخبرة مستوفية للشروط القانونية ولا يشوبها أي شك يجب أن تتبع الإجراءات التي نص عليها القانون والمتمثلة في:

1-الإجراءات

بمقتضى المادة 143 من قانون الإجراءات الجزائية تبدأ مهمة الخبير عندما ينتدب من طرف النيابة العامة أو الخصوم وإلاّ تعتبر الخبرة التي تمّ إنجازها باطلة بسبب بطلان الإجراءات[7].

يتم اختيار الخبير الذي سيقوم بإنجاز الخبرة الطبية من جدول المجالس القضائية وعليه يجب أن يكون مسجل في هذا الجدول ، وهذا ما حددت المادة 144 من قانون الإجراءات الجزائية، ويحدّد القاضي مهمة الخبير بدقة.

---

[1]ميسوم بوصوار،محاضرات في مقياس الإثبات الجنائي،ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص قانون جنائي و علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية، 2020-2023.

[2]مالك نادي سالم صبارنة، المرجع السابق، ص46.

[3]دلال وردة، الطب الشرعي ودوره في إثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 02، 2020، ص40.

[4]جمال نجيمي، إثبات الجريمة على ضوء الاجتهاد القضائي، دارهومة، 2012، ص222.

[5]آمال عبد الرحمن يوسف حسن، الأدلة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي، رسالة ماجستير، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 09-01-2012، ص 117.

[6]يحي بن علي، المرجع السابق، ص 32.

[7]ميسوم بوصوار، المرجع السابق، ص 58.

إضافة لهذا يحدد القاضي التاريخ والمدة التي يقدم فيها الطبيب تقريره المكتوب بحيث يمكن أن تخضع هذه الفترة المحددة للتمديد بسبب ظروف خاصة للخبير، إذ يقدم طلب التمديد للقاضي[1].

تدخل المشرع الجزائري لفرض شرط آخر من أجل صحة الخبرة، إذ يقع على عاتق الخبير بعدما يتم من معاينة حالة الضحية تنظيم تقرير كتابي[2].

2-التقرير الطبي

يعتبر التقرير الطبي الشرعي ضمن شروط التسخيرة بالضبط الشرط الشكلي، فهو شرح وتفسير يقوم به الخبير بعد انتدابه من الجهات القضائية من أجل بيان نتائج الحادث[3]، فيكون بهذا الخبير عونا وسندا للقضاء في إصدار الحكم، فهو بيان أو شهادة طبية تصف و تشخص حالة العجز أو الجرح أو الوفاة، أو بين سبب الموت أو تعطل عضو من أعضاء جسمه، فالتقرير الطبي وحده من ينفي أو يثبت تعرض الضحية للعنف أم لا، تتمتع التقارير الطبية بالقوة في الإثبات، و لها أثر في تحديد جسامة الفعل الإجرامي ومدى خطر نتيجة السلوك، و لها أثر في إظهار الظروف المشددة للعقاب عن السلوك الإجرامي أو تغير من وصف الجريمة إلى جناية، كذلك تساعد التقارير الطبية على تحديد الوصف القانوني للإصابة و ما نشأ عن الفعل من نتائج إجرامية[4].

أ-عناصر التقرير الطبي

جاءت المادة 153 من قانون الإجراءات الجزائية من أجل بيان الأساس القانوني للتقرير الطبي الشرعي، فيتكون التقرير من :

-المقدمة : تضم اسم الخبير الكامل ومهمته المكلف بها، وعنوانه، ويذكر كذلك الاسم الكامل للمتهم بعدما قام بيان السلطة التي قامت بتكليفه، يذكر بعدها تاريخ التكليف ...[5]

-صلب التقرير : يعرف بالمتن يذكر فيه بطريقة دقيقة كلّ ما شاهده من خلال الفحص الظاهري والتشريح.

-المناقشة أو الاستنتاج : يناقش الخبير الإصابات وعلاقتها مع الوفاة، وتفسير النتائج، فيتوصل أخيرا إلى استنتاج أو خلاصة الأعمال التي قام بها والنتائج التي توصل إليها[6].

---

[1] ميسوم بوصوار، المرجع السابق، ص 59.
[2] منيرة بشقاوي، المرجع السابق، ص 76.
[3] عمرومحمد غانم، أثر الطب الشرعي في تحقيق العدالة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الأسكندرية، القاهرة، العدد 31، ص 578.
[4] رجاء محمد عبد المعبود، مبادئ علم الطب الشرعي والسموم لرجال الأمن والقانون، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص 160، 165.
[5] أحمد باعزيز، المرجع السابق، ص 44.
[6] فاطمة شيكوش حمينة، المرجع السابق، ص 26.

ملخص الفصل الأول

الطب الشرعي فرع من فروع الطب المتعددة، بحيث تتجلى أهميته خاصة في المجال القضائي باعتباره من أهم أدلة الإثبات القانونية، وذلك بفضل خبراته التي تساعد رجال القضاء في الوصول إلى الحقيقة المراد إظهارها وفك ألغاز الجرائم الغامضة..

يلجأ القاضي لإجراء الخبرة الفنية في الجرائم التي تستدعي إجرائها، باعتبارها البينة الصادرة عن ذوي الاختصاص و التي تكون بمثابة الدليل المبنية على مسائل علمية ونتائجها تتمتع بالثقة و اليقين و نادرا ما يشوبها الشك و الاحتمال، كان لهذه الخبرة الفنية دور في تحديد إدانة أو براءة المتهم من الجريمة من خلال إجرائها من طرف المختصين و ارتكاز القضاة على نتائجها.

يكون اتصال الجهات القضائية بالطبيب الشرعي عبر تسخيرة طبية يصدرها وكيل الجمهورية وذلك بعد وقوع أو اكتشاف جريمة استدعت الضرورة الاستعانة بخبرة الطبيب الشرعي، يأتي بعدها الطبيب بالإجابة عن كل التساؤلات المطروحة من طرف الجهات القضائية لمعرفة ملابسات الجريمة والكشف عن مرتكبها بتحرير وتقديم تقرير طبي يدون فيه كل البيانات الخاصة بالضحية بدقة ويبين فيه أسباب الحادث وظروفه ونتائجه.

الفصل الثاني

دور الطب الشرعي في الكشف عن جريمة القتل العمد

الفصل الثاني : دور الطب الشرعي في الكشف عن جريمة القتل العمد

كما هو معلوم تعد جناية القتل العمد من أبشع الجرائم على الإطلاق و أقدمها، وإن اشتركت جرائم القتل في النتيجة فإنها تختلف في الوسيلة المستعملة لتنفيذ السلوك الإجرامي، ولكل مجرم وسيلة خاصة به بحيث تناسبه و تتوافق مع قدرته الذهنية.

حيث يعد الطب الشرعي من أهم الوسائل الحديثة التي تكشف جريمة القتل فيتدخل الطبيب الشرعي كباحث عن الدليل الجنائي انطلاقا من مسرح الجريمة أو على جسم الضحية، وهو ما سنتناوله من خلال هذا الفصل بداية من تحديد دور الطبيب الشرعي وصولا إلى بيان مكانته في الإثبات الجنائي من خلال مبحثين، الأول بعنوان دور الطب الشرعي في مسرح الجريمة وفحص الجثة و الثاني بعنوان دور الطب الشرعي في كشف الدليل الطبي.

المبحث الأول : دور الطب الشرعي في مسرح الجريمة و فحص الجثة

ينتقل الطبيب الشرعي لمسرح الجريمة لأداء وظيفته بموجب تسخيرة من طرف جهات التحقيق وهذا بعد اكتشاف جثة في مكان ما، فيستعين رجال الضبطية أو النيابة بخبرة الطبيب الشرعي حتى يجيب على الأسئلة التي تطرحها الجهات المختص بهدف الوصول إلى سبب الوفاة أو تاريخها، فيبدأ دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جريمة القتل من لحظة وصوله إلى مسرح الجريمة، وهذا ما سنتطرق إليه وفق المطلب الأول بعنوان دور الطب الشرعي في مسرح الجريمة، والمطلب الثاني فحص الجثة والمطلب الثالث بعنوان تحديد طبيعة وأسباب الوفاة، والمطلب الرابع بعنوان توثيق التقرير الطبي.

المطلب الأول : دور الطب الشرعي في مسرح الجريمة

إنّ للطب الشرعي دورا كبيرا في تشخيص الجريمة، وتحديد الفعل الإجرامي ونتائجه، لذلك فإنه يؤثر بصفة مباشرة على تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة وعلى التكييف القانوني للوقائع ويظهر ذلك جليا في حالة الوفاة و في الجروح بمختلف أشكالها و مسبباتها و في الجرائم الجنسية[1].

الفرع الأول: تعريف مسرح الجريمة في جرائم القتل العمد

مهما بلغ ذكاء الجاني و قدراته و مهاراته فإنه لا يستطيع أن يتفادى سلوكه الطبيعي الذي يمكن أن يخلف وراءه دليل مستوى مسرح الوفاة، نذكر مثال رائحة العرق والآثار المختلفة التي لا يمكن إظهارها إلاّ بالاعتماد على الأجهزة الحديثة، إذ يعتبر مكان الوفاة حلقة مهمة بالنسبة للمحقق كونه أطلق عليه اسم مستودع سر الجريمة، والذي يجمع كل الأدلة سواء كانت أدلة براءة أو أدلة إدانة، إذ يشكل كذلك نقطة انطلاق و بداية لمرحلة البحث والتحري للكشف عن الحقائق وإزالة الغموض عن القضية أو الجريمة ومعرفة مرتكبها[2].

يخضع مكان ارتكاب الجريمة إلى معاينة دقيقة تهدف إلى تحديد الآثار التي تركها الجناة، والتي تدل عليهم وفقا للخبير القانوني، يدل مسرح الجريمة بعد معاينته على معرفة أسلوب اقتحام الجاني له ومظاهر العنف التي ارتكبت، إذ يقوم الطبيب الشرعي بفحص مكان الجريمة فحص سليم و صحيح ليتم بعدها التوصل إلى الحقائق لكشف الجاني[3].

اعتبر بعض علماء الإجرام أنه يمكن تمديد مكان مسرح الجريمة إلى أماكن أخرى تحتوي على الأدلة الجنائية، بحيث أنه يكون بالضرورة المكان الذي تم العثور فيه على الجثة هو المكان الحقيقي الذي ارتكبت فيه الجريمة، فقد تحدث الجريمة في مكان يصاب فيه الضحية فيتحرك نحو مكان آخر فيلفظ

---

[1] محمود أبو عبده البسيوني، كتاب في الطب الشرعي والأدلة الجنائية، الإصدار الأول، مصر، ص163.

[2] حسام أتي، مسرح الجريمة 27 نوفمبر 2020، حماة القانون، تم الدخول في 08 ماي 2023، الموقع الإلكتروني jordan-l wyer.com.

[3] أكرم القصاص، خبراء الطب الشرعي يصلون للحقيقة بعملهم، القاهرة، يوم 04-11-2019، تم الدخول في 1 ماي ماي2023، الموقع الالكترونيwww.m-youm-com-cdn-ampproject.org.

أنفاسه الأخيرة هناك، أو قد يتم نقله من مسرح الجريمة الحقيقي إلى مكان آخر[1]، كما يتم تطويق مسرح الجريمة للحفاظ على الأدلة وعدم تلويثها وإفسادها واحترام التدابير الوقائية لتفادي الوصول إلى استنتاج خاطئ،[2] هذا من أجل مساعدة فريق الخبراء والطبيب الشرعي على سهولة الوصول للحقيقة وفك لغز الجريمة دون تلقي صعوبة.

تم انعقاد المؤتمر الرابع بالجزائر للأكاديمية الجزائرية لتطوير علوم الطب الشرعي، حيث جاء المختصين في مجال الطب الشرعي بمجموعة من التوصيات و الاقتراحات تفيد الحفاظ على مسرح الجريمة حتى يبقى متحفظ على الأدلة والآثار المادية دون إتلافها، فأكدوا على ضرورة اللجوء لتطبيق بروتوكول معاينة مسرح الجريمة في الجزائر، إذ يكون تطبيقه حقيقي أي على أرض الواقع يعني أنه يجب تواجد الطبيب الشرعي قبل الحماية المدنية والأمن وهذا من أجل أخذ كل ما يتعلق بجسم الضحية والمكان الذي وجدت فيه الجثة وبمساعدة المناخ سيصل لتوقيت أو تاريخ الوفاة[3].

الفرع الثاني : فحص الأشياء

يجب على الطبيب الشرعي فحص الأشياء التي يعثر عليها في مكان وقوع الجريمة لأنها تساعد في التحقيق، إذ يدل تبعثر الأشياء على وقوع شجار عنيف بين الضحية و الجاني، أما ترتيب الأشياء في مكانها الأصلي يدل إما على انتحار الضحية أو قتلها بطريقة خادعة، كما تشير إلى احتمال أن الجاني يكون من أقارب الضحية، تتمثل أهمية فحص الأشياء في:

أولا: كشف دافع من خلال ملاحظة قيمة الأشياء فقد يكون دافع الجريمة هو السرقة.

ثانيا: البحث عن التسربات الغازية بحيث يقوم الطبيب الشرعي بإلقاء نظرة حول المنزل خاصة أجهزة التكييف و التهوية فقد يكون سبب وفاة الضحية هو استنشاق ثاني أكسيد الكربون المنبعث من أجهزة التدفئة.

ثالثا: البحث عن الأدوية أو العقاقير بجانب الضحية فقد يدل ذلك على مرورها بأزمة صحية حادة أدت لوفاتها .

رابعا: البحث عن المواد الكيميائية السامة مثلا قد ينتحر الشخص بتناول مادة الكلور أو المبيضات و التي لا تظهر أعراضها إلا بعد مرور مدة زمنية.

---

[1] أحمد توفيق المجالي وسليم أحمد الفتيسي، مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي، مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر، الأردن، العدد 188،أكتوبر2020، ص 360.

[2] قسم المختبر والشؤون العلمية التابع للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مسرح الجريمة والأدلة المادية، توعية الموظفين غير المختصين في التحليل الجنائي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 11.

[3] وهيبة سليماني، تقنيات جديدة للطب الشرعي لضبط توقيتها، لحظة الوفاة مفتاح المحققين لفك لغز جريمة القتل، جريدة الشروق، الجزائر، في 30-11-2022، تم الدخول 01-أفريل 2023،الموقع الالكتروني ..www.echorouk online.com

خامسا: العثور على قارورات فارغة من المشروبات الكحولية، دلالة على أزمة قلبية أصابت الضحية مما تسببت في وفاته بعد شربه لكميات معتبرة.

سادسا: تحديد سلاح الجريمة سواء كانت أسلحة بيضاء بمختلف أنواعها[1].

المطلب الثاني: الفحص الطبي الشرعي

بعد انتقال الطبيب الشرعي لمسرح الجريمة يلتزم بمجموعة من الخطوات والتي تعتبر أساسية للكشف عن الجريمة، إذ يقع عليه عبء فحص الملابس وفحص الجثة من أجل الوصول إلى تحديد لحظة الوفاة وطبيعة الموت والأسباب التي أدت إلى وفاة المجني عليه، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب بحيث يتضمن أربعة فروع تحت العناوين التالية، الفرع الأول بعنوان فحص الملابس، الفرع الثاني فحص الجثة وتحديد وقت الوفاة، الفرع الثالث يتضمن التعرف على الجثة، أما الفرع الرابع بعنوان تشريح الجثة.

الفرع الأول: فحص الملابس

تكتسي الملابس أهمية كبيرة في الطب الشرعي، فقبل نزع ملابس الضحية يجب وصف وضعها على الجثة إذا كان وضعها طبيعي أو لا ووصف وضع الأزرار، كما ينبغي أخذ الحذر عند نزع الملابس من الجثة لعدم إتلافها أو إتلاف أي تمزق أو بقع، يمكن الإكتفاء بفحص الملابس من قبل الطبيب الشرعي و يقوم بعدها هذا الأخير بتحرير تقرير يشمل مايلي:

أولا: طريقة ترتيب اللباس.

ثانيا: نوع الملابس.

ثالثا: حالة الملابس، إذا كان بها تمزق أو نقص في الأزرار، كما يدل على وجود آثار عنف أو مقاومة.

رابعا: الآثار الموجودة على الملابس سواء كانت ثقوب أو اسوداد بارودي أو تلوثات دموية أو لعابية...

إذا كانت الملابس لا تحتوي على آثار تمزقات أو أي علامات أخرى وجب الإشارة لهذا في التقرير[2].

---

[1] عز الدين ريطاب، الخبرة الطبية الشرعية في المواد الجزائية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، تخصص القانون العقوبات و العلوم الجنائية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2018-2019، ص 212و213.

[2] رجاء محمود عبد المعبود، المرجع السابق، ص 23 و 24.

أنظر الملحق رقم 2، أمين محمد، التشريح الأصولي، فحص الملابس و هي منشورة للتحري عن التمزقات والتلوثات وغيرها، 2018-2019 ص57.

الفرع الثاني: فحص الجثة و تحديد وقت الوفاة

يقع على عاتق الطبيب الشرعي فحص الجثة ظاهريا وذلك قبل تحريكها من مكانها، مع تحديد وقت وفاة الضحية، وهذا ما سنبينه من خلال هذا الفرع.

أولا: فحص الجثة

يجب فحص الجثة قبل نقلها من مكان تواجدها، وهذا تفاديا لضياع الآثار أثناء نقلها، ويقع على الطبيب واجب مهمة تدوين كل الملاحظات الخاصة بالملابس وفحص البقع الدموية العالقة على الجثة وتحديد التغيرات الرمية التي طرأت على الجثة سواء كانت برودة في الجسم أو أصابها التيبس وغيرها من التغيرات التي تقع على جثة المجني عليه بعد وفاته.

يقوم الطبيب بتقييم المشهد العام للجثة قبل أن ينهي الفريق العلمي مهامه،[1]وطريقة فحص الجثة تكون وفق تسلسل منطقي وموضوعي فبعد انتقال الطبيب الشرعي إلى مكان تواجد الجثة تبدأ مهمته أولا بالإطلاع على الجثة وإجراء الفحص الظاهري لها[2]، للكشف عن سبب وفاتها لكن هذا الفحص يكون أولي ولا يؤكد الطبيب سبب الوفاة إلا بعد إجراء التشريح[3].

كما سبق القول فإن الفحص الظاهري لا يكفي وحده للتأكد من سبب وفاة المجني عليه أو تاريخ الوفاة، بل لابد من إخضاع الجثة للتشريح لتحديديها تحديدا دقيقا ونهائيا.

ثانيا: تحديد وقت الوفاة

يعتبر تحديد زمن الوفاة نقطة أساسية يجب على الطبيب التوصل إليها و عرضها على القضاء، إذ تعتبر قضية تحديد وقت وفاة المجني عليه أهم الأشياء التي تشغل بال علماء الطب الشرعي، لكن بالرغم من مواكبة تطور علوم الطب الشرعي لم يتم التوصل لطريقة واحدة جازمة لتحديد وقت الوفاة بدقة لهذا يذكر الطبيب الشرعي دائما زمن الوفاة في حدود مساحة من الساعات، و كما هو معلوم أن وقت وفاة الضحية يتم تعيينه من قبل الطبيب الشرعي وهذا من خلال ما يتم مشاهدته في مسرح الجريمة وبعض الملاحظات التي تصدر عن نقاش الشهود وكل من له صلة قرابة أو عمل مع الضحية[4].

---

[1] ياسر صافي علي، المرجع السابق، ص 473.

[2] حسين علي شحرور، الدليل الطبي الشرعي و مسرح الجريمة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2006، ص19.

[3] رئيس مصلحة الطب الشرعي، المرجع السابق.

[4] هشام عبد الحميد فرج، معاينة مسرح الجريمة، الطبعة الأولى، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، نوفمبر 2004، ص 65 و66.

1:برودة الجسم

أثناء حدوث الوفاة يبدأ الجسم عادة بفقدان الحرارة وانخفاضها وهذا لتوقف العمليات التي تنبعث منها الحرارة في الجسم، وتكون درجة الحرارة في الجسم لحظة الوفاة ما بين 36.8 و38.8 درجة وغالبا ما يستمر الجسم في فقدان حرارته حتى تتساوى مع درجة الحرارة المحيطة بها .

2: التيبس

يعتبر التيبس من العلامات الأكثر موضوعية، فهو عبارة عن تصلب عضلات الجسم بعد حدوث الوفاة، بحيث تتوضح معالم التيبس الرمي بعد ساعتين من حدوث الوفاة ويكتمل في حدود 6إلى12ساعة بعد الموت، بحيث يستمر لفترة 12ساعة وفي بعض الأحيان تصل إلى 36ساعة في الجو البارد، ثم بعود في النزول تدريجيا إلى حدود 12ساعة أخرى في الجو المعتدل، بحيث يبدأ التيبس الرمي بالظهور في جفن العين ثم ينتشر تدريجيا في العضلات الصغيرة للوجه ثم الرقبة والصدر فالبطن وأخيرا عضلات الأطراف العليا والسفلى، ثم يبدأ بالزوال تدريجيا من الجسم، وهذا راجع لتكاثر الخمائر التي تفرزها بكتيريا التعفن، مما يؤدي إلى حدوث تحلّل ذاتي بالأنسجة وظهور الرخاوة الثانوية.

3: التعفن

يقصد به تحلل أنسجة الجسم إلى غازات وسوائل وأملاح بفعل الأنزيمات المتحررة من الخلايا والجراثيم و التي تعيش معظمها في الأمعاء[1].

الفرع الثالث: التعرف على الجثة

التعرف على الجثة أو ما يسمى بالإستعراف هو العملية التي يقوم بها أعوان الضبطية القضائية أو الخبير الطبي المختص و المتمثلة في البحث الذي يهدف إلى التعرف على هوية شخص ما عن طريق عدة أساليب وتقنيات متطورة، أما في مجال الطب الشرعي فالإستعراف هو التوصل إلى هوية الجثث المجهولة أو المتحللة إلى أشلاء أو بقايا عظام استنادا إلى مجموعة من الصفات البيولوجية.

يتم التعرف على الجثث بوصف الملابس بدقة، و ذلك بذكر الطبيب الشرعي لونها و طولها و نوع قماشها، و ما إذا كانت فيها بقع أو تمزقات مع إفراغ جيوبها وفحص ما يجده الطبيب من أوراق أو أشياء، ويصف كذلك الجثة بقياس طولها تقدير سنّها بالتقريب ووصف شعر الرأس بقياس طوله ولونه بالإضافة إلى البشرة والعينين والأسنان، ووصف ما إذا فقدت من أسنان أو أنها فقدت في مدة زمنية حديثة أو قديمة، كذلك من ناحية ملمس الجلد أن كان ناعما أو خشنا ،وعلى الطبيب أن يصف كل

[1] حميد طه ياسين، اعتماد قول الطبيب الشرعي في تحديد وقت الوفاة و أثر ذلك على ميراث الهدمى و الحرقى و نحوهم مجلة الجامعة العراقية، العراق، العدد 42، ص 324-325.

الشامات الموجودة في جسد الضحية أو الوشمات وأشكالها وألوانها مع ذكر مواضعها وأثر التشوهات ثم يأخذ صورة فوتوغرافية ويرفع بصمات الأصابع[1].

يلجأ الطبيب الشرعي للتعرف في حالات تأكيد هوية الجثة التي تم اكتشافها من طرف عناصر الضبطية القضائية خاصة الأشخاص الذين ليس لهم وثائق تثبت شخصيتهم بصفة رسمية، أو الأشخاص المصابين بمرض عقلي أو مجهولي الهوية، كما يتم اللجوء إلى الإستعراف في حالة البنوة المتنازع فيها[2].

يمكن أن يصادف الطبيب الشرعي جثث متعفنة والتي قد تم العثور عليها متقطعة الأوصال سواء في المنابع أو في قفف متروكة في مناطق مهجورة، ففي هذه الحالة يكون التعرف على الجثة أمرا في غاية الصعوبة.

إذا واجه الطبيب الشرعي هذه الحالة فإن مهمته محصورة في إعادة تكوين الجثث بوضع أجزائها المتقابلة مع بعضها البعض، وإثبات كل ميزة خاصة بها حتى يتم الوصول إلى صاحبها وهذا ما يسمى بإعادة بناء الجسم في الأشلاء [3]، غالبا ما يتم التعرف على الجثث المجهولة في الحوادث عن طريق بصمات الأسنان إذا كانت الجثة مشوهة أو مقطعة أو محروقة بإخفاء معالم الفعل الإجرامي ونجد هذا في حوادث الطيران والكوارث الطبيعية بحيث تتشوه الجثة بالحريق أو تتأثر أجزاؤها ويمكن تقدير سن المجني عليه وفصيلة دمه[4].

الفرع الرابع: تشريح الجثة

التشريح هو شق جلد إنسان متوفى عن طريق فتح جثته والنظر في أعضائه الداخلية من أجل التعرف على سبب الوفاة هل هو سبب مرضي أو لا[5]، وبعبارة أخرى التشريح هو فحص الجثة داخليا من أجل دراستها من قبل الطبيب الشرعي[6].

---

[1] مديحة فؤاد الخضري وأحمد بسيوني أبو الروس، الطب الشرعي ومسرح الجريمة والبحث الجنائي، الطبعة الأولى المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2005، ص 418.

[2] علوم مسرح الجريمة، "الإستعراف الشرعي" الأشلاء و الجثث المجهولة من الأسنان، الحيوان، جريدة صوت الأمة، مص، الأربعاء 09 يناير 2019، تم الدخول في22 ماي2023، الموقع الالكتروني www.soutalomma.com.

[3] عبد الحميد المنشاوي، الطب الشرعي و دوره الفني في البحث عن الجريمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص63.

[4] أحمد غلاب، الأدلة البيولوجية و دورها في الإثبات الجنائي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، المركز الجامعي، تامنغاست، العدد 1، 2019، ص 198و199.

[5] مازن بن عيسى بن نجم الدين، أحكام المتعلقة بالتشريح، المجلة العلمية، كلية الدراسات الإسلامية، العدد06، ديمياط الجديدة، 2018، ص401.

[6] يحي بن حسين بن يحي الحربي، وسائل الإثبات المعاصرة، مجلة الدراسات الإسلامية و البحوث الأكاديمية، أبها العدد82، ص423.

نصت المادة 201 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة "يقوم بالتشريح الطبي الشرعي في الهياكل الاستشفائية العمومية طبيب شرعي تعيّنه الجهة القضائية المختصة"[1].

أولا: أقسام التشريح

ينقسم التشريح إلى ثلاثة أقسام سنتطرق إليها على النحو التالي:

1-التشريح التعليمي

إذ يقوم طلبة تخصص الطب الشرعي بتشريح الجثث تحت إشراف الأطباء، و هذا من أجل معرفتهم بأعضاء الجسم كلها في حالة الصحة و المرض.

2- التشريح الجنائي

يقوم في هذا القسم الطبيب الشرعي بفتح الجثة عند الاشتباه في ارتكاب جريمة فيثبت بالتشريح طبيعة الوفاة لتتوصل سلطات الأمن للمعتدي على الضحية.

3-التشريح المرضي

يقوم به الطبيب الشرعي من أجل الوصول لمعرفة المرض الذي تسبب في وفاة المريض[2].

ثانيا: كيفية التشريح

تختلف طرق التشريح حسب كل طبيب فمنهم من يبدأ بتشريح الرأس ثم الصدر ثم البطن ومنهم من يبدأ أولا بتشريح العنق وبعدها الصدر والبطن وأخيرا الرأس، ولكن من الأفضل البدء بتشريح رأس الجثة[3] يقف الطبيب المكلف بالتشريح إلى جانب الجثة و بالضبط على الجهة اليمنى[4].

1- تشريح الرأس

أ- قص فروة الرأس ومن ثم سلخها وإزاحتها للخلف والأعلى ورؤية الكدمات والنزوف[5].

ب-يقوم المشرح بقص قبة الجمجمة دائريا مرورا بالجبهتين في الأمام والأذنين في الجانبين[6].

ت- نزع الصحيفة بتمعن[7].

ث- تحري حالة عظام القبة هل يوجد فيها كسور أو شقوق.

---

[1] المادة 201، القانون رقم 11-18، المرجع السابق، ص21.
[2] يحي بن حسين بن يحي الحربي، المرجع السابق، ص424.
[3] محمد سواس، فحص مسرح الجريمة، 17 مارس 2020، 12 ماي 2023، الموقع الإلكتروني hama.univ.edu.sy.
[4] عبد الحميد المنشاوي، المرجع السابق، ص 35.
[5] محمد سواس، المرجع السابق، ص4.
أنظر الملحق رقم3، أمين محمد، التشريح الأصولي، قص وتسليخ الفروة، 2018-2019 ص58.
[6] محمد سواس، المرجع السابق، ص4.
[7] فاطمة حمينة شيكوش، المرجع السابق، ص 29.
أنظر الملحق رقم4، أمين محمد، التشريح الأصولي، نزع قبة الجمجمة، ص59.

ج- يقوم بعدها بشق الأم الجافية وفحصها لمعرفة إن يوجد نزيف تحتها أو فوقها[1].

ح- باستعمال اليد يقوم بإخراج الدماغ الأعلى[2]، ثم يقصه ويسحبه بلطف.

خ- يتحرى بعدها عظام القاعدة والفوهة القفوية.

2-تشريح الجذع

أ- يقوم بإجراء شق طولي من تحت الذقن حتى العانة، ويسلخ الجلد نحو الطرفين[3].

ب-سلخ الجلد و العضلات.

ت-قص الأضلع وسلخ الصحيفة القصبية وترفع ليظهر بعدها الرئتين والتأمور.

ث- اللسان بالسكين الخاص بالتشريح.

ج-سحب الكتلة الحشوية (محتويات العنق، الرئتين، القلب)

ح-فتح المري طوليا و فتح الحنجرة لتحري النزوف.

خ-يشرح القلب عن طريق إجراء شق طولي من قمة القلب حتى فوهة الشريان الرئوي.

د- تشريح الشريان.

ذ- تشريح الأذنية اليمنى.

ر- تشريح الأذنية اليسرى.

ز- أخيرا يقوم بفتح البطن الأيسر لمعرفة التضيقات والتكلسات.

3-تشريح البطن

يكون كما يلي:

أ-تشريح الكبد، المعدة، العفج، المعثكلة.

ت-الطحال.

ت-تشريح الأمعاء الدقيقة و الغليظة.

ث-تشريح الكليتين.

ج-سحب الوصلة مع الكبد والمعثكلة.

ح-ثم يقوم المشرح بشق الكبد عموديا من أجل تحري الأورام وغيرها.

خ-يسحب الطحال من الجثة لوحده.

د-ضرورة سحب الأمعاء الدقيقة و من ثم الغليظة لمعرفة محتوياتها.

---

[1]محمد سواس، المرجع السابق، ص4.

أنظر الملحق رقم 5 أمين محمد، التشريح الأصولي، فحص وشق الأم الجافية، 2018-2019، ص60.

[2]فاطمة حمينة شيكوش، المرجع السابق، ص 29.

أنظر الملحق رقم 6، أمين محمد، التشريح الأصولي، استخراج الدماغ، 2018-2019، ص61.

[3]محمد سواس، المرجع السابق، ص4.

ذ-سحب الكليتين[1].

يجب على المشرح بعد الانتهاء من التشريح إعادة كل الأعضاء إلى مكانها و من ثم خياطة الجثة و إعادتها كما كانت[2]، وهذا ما جاء به المشرع الجزائري من خلال اخر تعديل لقانون الصحة في المادة 202 "عند القيام بأي نزع على جثة في إطار التشريح الطبي الشرعي يجب أن يتحقق الطبيب الذي قام بالنزع من إعادة الجثة بصفة لائقة إلى ما كانت عليه"[3].

ثالثا: أهمية التشريح

تشكل نقطة تشريح الجثث أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الجهات.

1- أهمية تشريح الجثة بالنسبة للقاضي:

أجاز القانون للقاضي اللجوء للخبرة في الأمور العلمية التي يعجز عن إدراكها، وعليه يساعد الطبيب القاضي من أجل معرفة سبب وفاة الضحية وبيان الوسيلة المستخدمة في حالات جرائم القتل، ويحدد وقت وفاة الضحية، كما يقوم بتحديد الرابطة السببية بين الفعل الإجرامي ونتيجة الوفاة، وتحقيق العدالة يكون بفضل جهود المحقق والطبيب الشرعي والقاضي فلا يمكن أن يتوصلوا لمعرفة طبيعة الجريمة دون انتداب خبير[4].

2-أهمية تشريح الجثة بالنسبة للمتهم:

تشريح جثة الضحية قد يكون سبب في تعرض المتهم للعقوبة الجزائية كونه اقترف جناية القتل العمد في حال ثبتت عليه التهمة، كما قد تبين براءته إذا ثبت أن الموت هو وفاة طبيعية أو انتحار.

2- أهمية تشريح جثة الضحية بالنسبة للضحية:

يقوم القاضي بندب خبير لتشريح الجثة من أجل الكشف عن مرتكب الجريمة، وبطبيعة الحال فإن متابعة الفاعل الأصلي للجريمة يفيد الضحية حتى و لو كانت متوفية[5].

توفيت سيدة بعدما تلقت صدمة على رأسها فأكد الطبيب أن الوفاة كانت بسبب ذبحة قلبية حدثت للسيدة فأدت إلى وفاتها.

كما كشف على عجوز مسن مصاب بآفة قلبية يتلقى العلاجات المختلفة منذ فترة، فإذا بالعجوز يتلقى صدمة جارحة لفروة الرأس، فأكد الطبيب أن الوفاة بسبب.

---

[1]محمد سواس، المرجع السابق، ص5.
[2]المرجع نفسه و الصفحة.
أنظر الملحق رقم 7، أمين محمد التشريح الأصولي، إعادة الأحشاء إلى مكانها و تخييط الجثة، 2018-2019 ص61.
[3]المادة202، القانون رقم 18-11، المرجع السابق، ص21.
[4]سهام عباسي وهشام مخلوفي، تشريح جثة الضحية بين مبدأ معصومية الجسد ومقتضيات الطب الشرعي، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة يحي فارس، العدد2، 2022، ص23.
[5]سهام عباسي وهشام مخلوف، المرجع السابق، ص 24.

كذلك الشاب الذي كان يبيع الخضار كان يجر عربته فصدمت إحدى السيارات العربة، فارتطم مقبض العربة بأعلى بطن الشاب فتوفي بعدها، وبعد فحص الشاب المتوفي من طرف الطبيب فلم يجد هذا الأخير أي علامات ظاهرية تؤكد الوفاة[1].

أكد الطبيب على سبب الوفاة في الأمثلة السالفة أنه ذبحة قلبية، هذا من خلال إجراء الفحص الظاهري فقط للجثة دون إخضاعها للتشريح، بالرجوع إلى الأمثلة السابقة بعد إجراء التشريح تبين أنها توفيت بسبب نزيف في الغشاء العنكبوتي وليس بسبب الذبحة القلبية كما لوحظ في الفحص الظاهري الذي قام به الطبيب الشرعي، أما بخصوص العجوز في القضية السابقة فإن الصفة التشريحية خالفت أقوال الطبيب في الفحص الظاهري، وتبين بعد التشريح أنه توفي بسبب نزيف دموي في الدماغ.

أما قضية الشاب تبين بعد تشريحه أن سبب الوفاة كان احتواء البطن على كمية كبيرة من الدم ووجود تمزق في الكبد، من خلال الأمثلة السابقة يتبين أن للتشريح أهمية يمكن من خلالها الوصول إلى الحقيقة بالرغم من اختلاف أسلوب كل طبيب وطريقة عمله[2].

المطلب الثالث: تحديد طبيعة و سبب الوفاة

يصل الطبيب الشرعي إلى تحديد نوع الوفاة هل كان طبيعيا أو جنائيا بعدما يقوم بفحص الجثة[3] ويبين الخبير من خلال تقريره الركن المادي و المعنوي للجريمة، فيحدد العلاقة بين سلوك المجرم و النتيجة التي أدت لوفاة الضحية[4]، وعليه تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، الأول بعنوان تحديد طبيعة الوفاة، أما الفرع الثاني بعنوان تحديد سبب الوفاة.

الفرع الأول : تحديد طبيعة الوفاة

غالبا ما يكون سبب الوفاة طبيعيا نتيجة مرض أو كبر، أو تكون نتيجة عنف دون قصد إحداثها أو نتيجة انتحار، وقد تكون نتيجة فعل إجرامي، فالأفعال الإجرامية التي تكون سبب الوفاة فيها راجع لجريمة القتل العمدي والتي نصت عليها المادة254 من قانون العقوبات الجزائري وهي "إزهاق روح إنسان عمدا "[5]، فإذا ثبت بناءا على خبرة طبية أن الموت كان طبيعيا لا تقوم جريمة القتل طالما أن الفعل المشكل للركن المادي غير قائم في هذه الجريمة، إذن يكون مصير الدعوى حفظ الملف في حال كان على مستوى النيابة العامة، وإذا كان الملف على مستوى التحقيق القضائي ينتفي وجه الدعوى

---

[1] حسين علي شحرور، المرجع السابق، ص 20-21.
[2] المرجع نفسه، ص20و210.
[3] كريمة بوغانم، دور الطب الشرعي في إثبات جريمة القتل، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 30، أكتوبر2022، ص511.
[4] إسماعيل طراد، الطب الشرعي و دوره في الكشف عن الجريمة، مذكرة شهادة إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السادسة عشر، الجزائر، ص 23و23.
[5] المادة 254 من الأمر 20-01، المؤرخ في 30 يوليو 2020، المعدل و المتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات، ص156.

و يصدر حكم بالبراءة إذا كان الملف أحيل لجهات الحكم القضائية[1].

الفرع الثاني: تحديد سبب الوفاة

مما لا شك فيه أن جريمة القتل العمد تقوم على أركان خصوصا فيما يتعلق بركنها المادي المكون من النشاط أو السلوك الإجرامي والنتيجة والعلاقة السببية التي تربط كل من السلوك والنتيجة وفي هذه الحالة من الطبيعي أن تلجأ الجهة القضائية إلى الاستعانة بالطبيب الشرعي وتكليفه بالإجابة عن السؤال المتعلق بتحديد ما هو السبب الذي أدى إلى الوفاة، خاصة إذا تعددت الأسباب وتداخلت بينها وأدت إلى وفاة الضحية فإنه يجب معرفة مدى العلاقة بين فعل الجاني والنتيجة الواقعة، ليتدخل الطبيب الشرعي بدوره ويكشف تفاصيل وفاة الضحية ويبين السبب الرئيسي الذي أدى إلى الموت[2].

نذكر على سبيل المثال بعض جرائم القتل العمد المنتشرة بكثرة في المجتمع:

أولا: القتل بالسلاح الناري

يتعدد مفهوم السلاح بين ما هو سلاح ناري وسلاح أبيض، و كلها يمكن أن تؤدي إلى وفاة الضحية في حين استخدمها الجاني كأداة الجريمة.

1-السلاح الناري

عرف السلاح الناري بأنه كل آلة معدة لرمي المقذوفات عن طريق القوة الضاغطة، و يندرج تحت هذا التعريف جميع أنواع الأسلحة سواء كانت مسدسات أو غيرها، و نقصد هنا الأسلحة الخفيفة و المتوسطة دون التطرق للأسلحة الجارحة كالسكاكين...إلخ[3].

ينتقل الخبير لمسرح الجريمة في حال وقعت جناية قتل بالسلاح من أجل رفع الآثار، عند وصوله لمسرح الحادث يصور الخبير موقع الجثة و السلاح الناري دون تحريك أي أثر، و في حاثة لم يعثر على آثار طلقة السلاح يستطيع الإستعانة بجهاز الأشعة السينية للبحث عنها.

يجب الاهتمام بموضع الطلقة لأن هذا يفيد في معرفة المسافة بين الجاني و الضحية أثناء حدوث الجريمة، بطبيعة الحال أن العيار الناري يترك آثار على المجني عليه سواء على ملابسه أو الجسد، إذ يتدخل الطبيب الشرعي لفحص لآثار العيار داخل جسم الضحية ومعرفة ما إن كان العيار الناري هو الذي أدى لوفاة المجني عليه أم لا[4].

---

[1] احمد باعزيز، المر جع السابق، ص54.

[2] محمد ج، الطب الشرعي، محاضرة ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد خيضر، بسكرة، 2021-2022.

[3] محمد مرهج الهنيتي، الأدلة الجنائية المادية- مصدرها –أنواعها-أصول التعامل معها، الكتب القانونية، مصر، 2014 ص 363.

[4] مديحة فؤاد الخضري وأحمد أبو الروس، الطب الشرعي و البحث الجنائي، المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1991 ص178.

2- السلاح الأبيض

قد يستخدم السلاح الأبيض كأداة للقتل، وهو غير محدد بلون معين، إذ جرم المشرع الجزائري حمل هذا النوع من الأسلحة في المرافق العامة لأن وجودها يثير الشبهات و يؤدي إلى عدم الاستقرار وهو سلاح فردي يستعمل كوسيلة للتهديد أو الاعتداء.

ينقسم السلاح الأبيض الى أنواع أهمها الرماح والسكاكين والخناجر، نخص بالذكر هذا النوع كونه يتم استخدامه في جرائم القتل إضافة إلى المنجل و الفأس[1].

الاستعمال الخطأ للسلاح الأبيض بكل أنواعه يؤدي بلا شك إلى الوفاة أو الإصابة، إذ نجد معظم شباب اليوم يستخدمون السكاكين كأداة لاقتراف جرمهم باعتباره أداة سهلة للاكتساب وتتواجد في معظم البيوت[2].

نذكر بعض الأمثلة عن جرائم القتل باستعمال السكين:

بتاريخ27-01-2021 فاقت ولاية المدية على جريمة قتل راح ضحيتها شاب في مقتبل العمر وذلك بعد تعرضه لطعنات خنجر على مستوى الصدر.

بعد قيام جهات التحقيق معاينة مسرح الجريمة و إخضاع الضحية للفحص الطبي أكد الطبيب الشرعي بمصلحة الطب الشرعي بمستشفى محمد بوضياف لولاية المدية على أن سبب وفاة الضحية مكان راجع للطعنات التي تلقاها على مستوى صدره بالخنجر.

كما شهد حي ثنية الحجر بولاية المدية جناية القتل عمدي راح ضحيتها شاب والذي لفظ أنفاسه بمستشفى محمد بوضياف، وهذا بعد إجراء الفحص الطبي تبين أن سبب الوفاة يعود لطعن تسبب في بتر الكبد[3].

يوم 22 سبتمبر 2020، استفاق سكان دائرة وامري بولاية المدية على جريمة قتل راح ضحيتها أربعيني حيث قام الجاني بتوجيه 16 طعنة على كافة أنحاء جسم الضحية، تدخل الطبيب الشرعي بدوره للكشف عن سبب الوفاة رغم أنه واضح، فأكد هذا الأخير أن الضحية فارق الحياة بسبب عدد الطعنات

---

[1] مديحة فؤاد الخضري وأحمد أبو الروس، الطب الشرعي و البحث الجنائي، المرجع السابق، ص 199.

[2] السلاح الأبيض، موسوعة ودق القانونية، 02 سبتمبر، 2022، 9أفريل2023، تم الدخول في 28 ماي 2023،الموقع الإلكتروني www.wadaq.info.com

[3] محمود لعروسي، جريمة قتل بشعة تهز وسط مدينة المدية راح ضحيتها عشريني، جريدة البلاد، الجزائر 27-01-2021، تم الدخول في 28 ماي2023، الموقع الالكترونيelbilad.net.

أنظر الملحق رقم 8، رئيس مصلحة الطب الشرعي بمستشفى محمد بوضياف، تقرير تشريح جثة ضحية توفي بسبب طعنة على مستوى الصدر، 17 ماي 2023، ص63...65.

التي وجهت إليه والتي تأكد على إصرار الجان وتعمده لاقتراف الفعل المجرم وإحداث النتيجة[1]، فكلما كان عدد الطعنات الموجه للضحية متعدد كلما أثبت القصد الجنائي لارتكاب الجريمة على المتهم[2].

ثانيا: القتل بالأسكفيا

تشمل أنواع الأسكفيا العنيفة، الغرق والخنق ، سنتكلم عليهم كما يلي:

1-الغرق

يعتبر الوفاة بالغرق نتيجة انغمار الفم و الأنف في الماء وهنا ليس من الضروري تغطية كامل الجسم لإحداث الوفاة بالغرق تكفي فقط امتلاء الفم والأنف وهذا لامتلاء المسالك الهوائية بالماء، مما يمنع دخول الهواء، إذ يحدث الغرق على بعد سنتيمترات في الماء و نجد هذا خاصة عند الأطفال و السكارى.

إذ يشكل الموت بالغرق حالة سريعة عن باقي أسباب الوفاة لوجود عاملين، الأول باعتبار أن الإنسان يجب أن يستنشق الهواء حتى يعيش وانقطاع الهواء يؤدي إلى الوفاة بدون شك، وكما هو معلوم لو تم إغراق شخص و أبقي في الماء لمدة دقيقة ونصف لا يمكن إعادة الحياة إليه حتى لو تم إخراجه من الماء.

إذ يتم ملاحظة بعد التغيرات على جسم الضحية الذي توفي لسبب الغرق وتتمثل هذه التغيرات في برودة الجسم و لكن هذه البرودة تدل فقط على أن الجثة بقيت في الماء لمدة طويلة.

أ- بهاتة الجلد

- يتغير اللون في الجلد بعد انتشال الجثة في الساعات الأولى من الغرق
- رغوي على الفم و الأنف.

ب- تكمش جلد اليدين و الرجلين

وهي علامة تدل فقط على بقاء الجثة في الماء لمدة طويلة[3].

لا بد من التأكد أن الوفاة حدثت بسبب الغرق حقا و لم يتم قتل الشخص ورميه في الماء، لمعرفة أن الضحية توفي بسبب الغرق نجد بعض العلامات يكشفها الطبيب الشرعي أهمها:

---

[1] معمر لعروسي، جريمة قتل بشعة لشاب أربعيني في وامري بالمدية، جريدة النهار، الجزائر، 22-سبتمبر2022، تم الدخول في 28 ماي2023، الموقع الالكتروني elnnahar online.com.

[2] ميسوم بوصوار، أستاذ جامعي، الطب الشرعي في مسرح الجريمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس 26أفريل 2023 على الساعة 09:41، (مقابلة شخصية).

[3] مديحة فؤاد الخضري، أحمد أبو الروس، الطب الشرعي و البحث الجنائي، المرجع السابق، ص 23.

-إذا كانت رئته خالية من الماء يعني أنه كان مقتول قبل رميه في الماء، فلا يمكن اعتبار سبب الوفاة هو الغرق[1].

يتدخل الطبيب الشرعي بدوره ويقوم بتشريح الجثة للتأكد من سبب الوفاة، إذ يلاحظ علامات خاصة بالغرق تتمثل في :

- امتلاء المسالك الهوائية بالرغوى.

- وجود ماء بالرئتين.

- وجود بقع نزفية صغيرة على سطح القلب ويكون بجانبها الأيمن بدم مائع، إذ كلما عاش الشخص طويلا في الوفاة قبل أن يموت، كلما كثرت ميوعة الدم.

- وجود ماء مالح غير صالح للشرب في المعدة يدل على الغرق[2].

الغريق الذي يموت غرقا نجد أن جسمه لا يتعفن وهذا ما يعرف بالتصبن لأنه لا يتعرض للأكسجين لكن بسبب تشبعه كمية كبيرة من السوائل فإنه عند خروجه من الماء يتعرض للتحليل السريع مما يدفع الطبيب الشرعي لإجراء التشريح الوقتي في مكانه[3].

2-الخنق

يحصل بالضغط على العنق بأي وسيلة كانت باليد أو الحبل أو شريط، يدخل على إثرها الضحية في غيبوبة.

أ- أعراض الخنق

1-غيبوبة سريعة.

2-تحقن الوجه.

3-بروز العينين.

4-إحساسه بالدفء.

5-ألم شديد بالرأس ينتهي بالوفاة بسبب هبوط بالقلب لأن الضغط يكون على مستوى المجاري الهوائية[4].

كما قد يكون الخنق بواسطة اليد فقط، وهو الضغط على عنق الضحية بواسطة اليدين يؤدي حتما إلى الموت اختناقا، وتتمثل علامات الخنق باليد في تعرض الضحية لرضوض مختلفة الشدة على مستوى

---

[1] منال بن ساسي، طبيبة شرعية، دور الطب الشرعي في الكشف عن جريمة القتل العمد، مستشفى محمد بوضياف، يوم 08- ماي -2023، على الساعة 10:48. (مقابلة شخصية).

[2] مديحة فؤاد الخضري وأحمد أبو الروس، الطب الشرعي و البحث الجنائي، المرجع السابق، ص 24.

[3] أكرم عبد الرحيم، ظاهرة التصبن، جريدة المصري، مصر، 31-08-2022، تم الدخول في 1 جوان 2023، الموقع الالكتروني www.almasrya.com.
أنظر الملحق رقم 9، أكرم عبد الرحيم، ظاهرة التصبن، 31 أوت 2022، تم الدخول في 6 جوان 2023، الموقع اللكترونيwww.almasrya.com، ص66.

[4] مديحة فؤاد الخضري، أحمد أبو الروس، الطب الشرعي و البحث الجنائي، المرجع السابق ص 41.

جلد العنق بسبب الضغط القوي بالأصابع على جانبي الحنجرة، وتختلف الكدمات عن بعضها البعض ويشاهد غالبا علامة إبهام الجاني على يسار العنق وباقي الأصابع تترك آثار على اليمين، كما يتم ملاحظة علامات الضغط باليد على الفم والأنف، ويوحد حوادث في الخنق باليد لم تترك فيها اليد أثر في العنق إذ تفسر هذه النقطة إما بأن الجاني لا يمتلك أظافر طويلة أو أنه كان يرتدي قفاز أو كان يوجد حائل الملابس بين يد الجاني وعنق المجني عليه[1].

ب- التحقيق والمعاينات

يجب التحقق في حالة الوفاة بالإختناق عن طريق:

1- معاينة وفحص الوضعية التي وجدت عليها الجثة وفحص الأماكن والأشياء.

2-كما يجب فحص الملابس وكل الآثار الموجودة عليها.

3-فحص السلك أو الرباط من أجل معرفة طبيعة العقدة.

4-الفحص الخارجي للجثة وملاحظة كل الإصابات على الوجه من جروح أو نزيف أو كدمات خصوصا حول منطقة الفم والأنف وفحص الأظافر[2].

ج- تشريح المخنوق

يتدخل الطبيب الشرعي بتشريح العنق ليجد انسكابات دموية تحت الجلد قد يصحبها كسور، كما يجد أن الرئتان تعرضتا للإختناق الشديد مع بقع نزفية تحت البلورا، كما يحد بقع فضية على سطح الرئتين بسبب انفجار بعض الخلايا الرئوية، أما القلب فيتبين له من خلال التشريح أن جانبه الأيمن ممتلئ بدم غامق اللون، و يجد زبد رغوي في الحنجرة والقصبة[3].

ثانيا: القتل بالسم

يعتبر القتل بالسم كل مركب يدخل جسم الإنسان بكميات متفاوتة فيحدث الوفاة أو يعطل الأعضاء على أداء وظيفتها بشكل طبيعي عن طريق فعله الكيميائي[4].

عرفت المادة 260 من قانون العقوبات التسميم بأنه " الاعتداء على حياة إنسان بتأثير مواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو اجلا أيا كان استعمال أو إعطاء هذه المواد و مهما كانت النتائج التي تؤدي إليها"[5].

---

[1] عادل الشهاوي، القتل العمد فقها وقضاء، الطبعة الأولى، النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 491.
[2] أحمد غاي، مبادئ الطب الشرعي، هومة للطباعة، الجزائر، 2012، ص95.
[3] مديحة فؤاد الخضري وأحمد أبو الروس، الطب الشرعي و البحث الجنائي، المرجع السابق، ص 42.
[4] عبد الكافي ورياشي، دور الطب الشرعي في الميدان الجنائي، المجلة المغربية الإدارة المحلية والتنمية، المغرب، العدد 64، ماي 2006، ص 100.
[5] المادة 260، الأمر 01-20، المرجع السابق، ص 157.

أ: أنواع السم

يمكن تقسيم السموم بحسب طبيعتها كما يلي:

1-سموم غازية

ينبعث هذا النوع من السموم نتيجة الاحتراق غير كامل للفحم أو الغاز المشرب من أجهزة التدفئة.

2-السموم المعدنية

تنقسم هذه السموم إلى:

-الزرنيخ .

- الرصاص.

- النحاس.

- الزئبق.

3- السموم النباتية

ينقسم إلى:

- الأفيون.

- المورفين.

- الكوكايين.

- الحشيش.

4-السموم الطيارة

يتسم هذا النوع بخاصية التبخر في درجة الحرارة العادية مثل :

-الكحول.

-الكلوفورم.

-رابع كلوريد.

-حامض السياندريك.

5-الأدوية

تعتبر مصدر من مصادر التسمم نظرا لاحتوائها على مكونات سامة و مخدرة، ينتج عند تناولها بجرعات كبيرة التسمم[1].

6-التسمم بمركبات السلفا وغازات الحرب الحارقة والخانقة و المسيلة للدموع.

[1]أحمد غاي، المرجع السابق، ص 105و106.

7-السموم الحيوانية

تتمثل في :

-سم الثعبان و العقرب.

-المواد المخدرة و التي تؤثر على الجهاز العصبي[1].

ب: أعراض السم

يمكن جمع أعراض السم في عدة نقاط أهمها :

-المتلازمة المعدية المعوية

تتمثل في الغثيان و القيء، المغص، الإسهال، وقد يدل نوع القيء على نوع السم.

-المتلازمة الكلوية

تتمثل في قلة البول أو انقطاعه.

-المتلازمة الكبدية

تتجلى هذه الأعراض في ضخامة الكبد.

-المتلازمة العصبية

تصيب مختلف السموم التي أخذها المجني عليه في هذه الحالة الأعصاب المحيطة الحسية أو الحركية.

-المتلازمة الدماغية

تظهر على شكل غيبوبة[2].

ج: إثبات التسمم

يتم إثبات السم من خلال الصفة التشريحية والتحقيق الكيميائي والمجهري للسموم.

يتدخل خبير الطب الشرعي لفحص المتسمم وأول ما يراه هو التآكل بالشفتين والفم وتكون كذلك المعدة كتلة واحدة سوداء هذا في حال كان الضحية قد تسمم بحامض الكبريتيك، وفي حالة كان تسمم بحامض النتريك فيجد الطبيب أن الأنسجة من الفم والأسنان والمعدة كلها صفراء كما يحدث إنثقاب في المعدة، ويحدث التهاب في الحنجرة[3]، فيجري الطبيب تشريح للجثة ويقوم بشق المعدة من

---

[1] رجاء محمد عبد المعبود، المرجع السابق، ص223.

[2] مجموعة أساتذة الطب الشرعي، الطب الشرعي و السموميات، الكتاب الطبي الجامعي، 1993، ص 153.

[3] عبد الحميد المنشاوي، الطب الشرعي وأدلته الفنية ودوره الفني في البحث عن الجريمة، الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2008، ص681.

أجل معرفة محتوياتها وفحص الكبد والدم والأمعاء الدقيقة والغليظة ويأخذ عينات من مختلف أعضاء الجسم لإجراء التحليل الكيميائي[1].

المطلب الرابع: توثيق التقرير الطبي

بعدما يتم خبير الطب الشرعي فحص الجثة خارجيا وداخليا يقوم بتحرير التقرير الطبي والذي يتكون من مجموعة من عناصر كما و سبق الذكر، فأولا يقوم بتدوين المقدمة وهذا ما سنتطرق إليه في الفرع الأول، ثم ينتقل إلى متن التقرير الطبي و هو ما يعرف بعرض المعاينات، إذ سنتناوله من خلال الفرع الثاني، وأخيرا يدون المناقشة والخاتمة وهذا ما سنبينه في الفرع الثالث، وفي الفرع الرابع سنخص الذكر بقيمة أو حجية التقرير الطبي من الناحية القانونية.

الفرع الأول: المقدمة

يتناول الطبيب الشرعي في المقدمة اسم و لقب وصفة و عنوان الخبير، وكذا اسم ولقب وصفة السلطة التي كلفته، اسم و لقب المتهم والتهمة المتابع بها...وذكر تاريخ التكليف.

تكون المقدمة بالضبط على النحو التالي :

"أنا الموقع أدناه الدكتور.....طبيب شرعي لدى مجلس قضاء .....المقيم ب.....مكلف بتاريخ.....من قبل سيد قاضي التحقيق .....لدى محكمة.....لأعراض إجراء خبرة...(المهام المكلف بها)...بعد تأدية اليمين مسبقا انتقلت إلى المكان المعين.....بتاريخ.....من أجل القيام بالمهام المذكورة أعلاه بحضور الأشخاص...وحررت التقرير التالي..."[2].

الفرع الثاني: عرض المعاينات

أولا يقوم الطبيب الشرعي بوصف الملابس التي كان يرتديها الشخص المتوفى، ويكون هذا الوصف بشكل دقيق إذ يذكر الطبيب أي تمزق أو بقع تمت ملاحظتها على ملابس الضحية ويتطرق بالتفصيل لكل ما يرتديه المتوفي دون إخفاء شيء، ثم يدون الطبيب الشرعي جنس الجثة والعمر والبنية وطول الجثة، ويذكر ما إن كان المتوفي سمين أو نحيف أو حتى متوسط، ويذكر أي علامات ظاهرة على الجثة، في حال وجود جروح على جسد المتوفي يذكر الطبيب الشرعي هذا في التقرير ويبين طول وبداية و نهاية وعمق الجروح الموجودة في الجسم ويتأكد ما إذا كان الضحية مصاب بمرض مسبق أم لا ويدون هذا في التقرير، ثم يكتب كل ما لاحظه واكتشفه أثناء الفحص الداخلي للجثة وفي حال تعرض

---

[1] عبد الكافي ورياشي، المرجع السابق، ص 100.

[2] احمد باعزيز، المرجع السابق، ص44.

أنظر الملحق رقم 10، أحمد عادل مزوز، نموذج لتقرير الخبرة الطبية الشرعية، 2019-2020، ص 67.

الضحية لطعنات على مستوى الجسد فيكتب الطبيب الشرعي مكان الطعنة وحتى عددها في حال كان الضحية تعرض لطعنات متعددة[1].

الفرع الثالث: المناقشة و الاستنتاج

يبرهن الخبير على المعاينات التي أجراها بطريقة علمية ويجيب بوضوح ودقة على الأسئلة التي وجهت إليه من طرف جهات التحقيق القضائية إذ يذكر:

أولا: سبب الوفاة.

ثانيا: ساعة حدوثها.

ثالثا: ساعة أو تاريخ الوفاة.

رابعا: بيان شكل الأداة المستعملة في إصابة الضحية.

خامسا: طبيعة الوفاة هل هو بسبب الإصابة أو لا.

سادسا: في حال كان الموت بسبب الإصابة يذكر نوعها وطبيعتها[2].

يتم إيداع التقرير في الميعاد المحدد لدى أمانة ضبط الجهة القضائية التي كلفته بالخبرة، يقوم بعدها أمين ضبط بتحرير محضر يوقع عليه كلاهما[3].

الفرع الرابع: حجية التقرير الطبي

تقرير الخبرة غير ملزم، لكن التقرير الذي ينجزه الخبير يعتبر مصدر قوي لقناعته الشخصية فمثلا في جريمة القتل لابد أن يظهر في التقرير أن الضحية كان حي قبل أن يمارس عليه أفعال العنف العمدية، فالطبيب الشرعي هو الوحيد المؤهل للقول إن كان الفعل الذي تعرض له الضحية هو جريمة قتل[4].

أقر المشرع الجزائري بمبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائي في المادتين 212 و307 من قانون الإجراءات الجزائية، حيث تنص المادة 212 على "يجوز إثبات الجرائم بأي طريق من طرق الإثبات ما عدا الأحوال التي ينص فيها على القانون على غير ذلك، و للقاضي أن يصدر حكمه تبعا لاقتناعه الخاص ولا يسوغ للقاضي أن يبني قراره إلا على الأدلة المقدمة له في معرض المرافعات والتي حصلت المناقشة فيها حضوريا أمامه".[5]

---

[1] جلال الجابري، المرجع السابق، ص 190.

[2] منير رياض حنا، الطب الشرعي والوسائل العلمية والبوليسية المستخدمة في الكشف عن الجرائم وتعقب الجناة، الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، 193.

[3] احمد باعزيز، المرجع السابق، ص48.
أنظر الملحق رقم 11، أحمد عادل مزوز، نموذج أيداع لتقرير خبرة طبية شرعية، 2019-2020، ص68.

[4] وكيل الجمهورية، التقرير الطبي الشرعي في جريمة القتل العمد، محكمة المدية، 23-ماي-2023، على الساعة 09:26 (مقابلة شفوية).

[5] المادة 212، القانون رقم 21-11، المرجع السابق، ص130.

أما المادة 307 نصت على ".....إن القانون لا يطلب من القضاة أن يقدموا حسابا عن الوسائل التي بها قد وصلوا إلى تكوين اقتناعهم، ولا يرسم لهم قواعد بها يتعين عليهم أن يخضعوا لها على الأخص تقدير تمام أو كفاية دليل ما، ولكنه يأمرهم أن يسألوا أنفسهم في صمت و تدبر، أن يبحثوا بإخلاص ضمائرهم في أس تأثير قد أحدثته في إدراكهم الأدلة المسندة إلى المتهم ....."[1]

نستنتج من خلال المواد السالفة الذكر أن القاضي الجزائي غير ملزم بما قدمه الخبير و يعتبر التقرير الطبي مثله مثل باقي أدلة الإثبات الأخرى.

[1] المادة 307، المرجع نفسه، ص307.

المبحث الثاني: دور الطب الشرعي في الكشف عن الدليل الطبي

يكتسي الدليل الطبي الذي يقدمه الخبير طابع هام لأنه يتوقف على إدانة المتهم أو تبرئته في القضية، و كما هو معلوم فإن مهمة جمع الأدلة هي من اختصاص ضباط الشرطة القضائية و الجهات المكلفة بالتحقيق دون الاستغناء عن خبرة الطبيب الشرعي، و تبقى الحبرة الطبية دليل قوي يوجه القاضي بالرغم من الصعوبات التي تعترض مسار الأطباء الشرعيين يبقى هدفهم خدمة العدالة من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة عليهم من خلال القضاء، وعليه سنوضح من خلال هذا المبحث في المطلب الأول مفهوم الدليل، وفي المطلب الثاني قيمة الدليل الطبي، وفي المطلب الثالث مستجدات الطب الشرعي، أما في المطلب الرابع الصعوبات التي يواجهها الطّب الشرعي.

المطلب الأول: مفهوم الدليل الطبي

الكشف عن الدليل الطبي يعتبر حلقة مهمة في بيان براءة وإدانة متهم في الجريمة، فيتدخل الطبيب الشرعي بدوره للكشف عن الدليل الطبي، وعليه سنوضح تعريف الدليل الطبي الشرعي من خلال الفرع الأول وتصنيف الدليل الطبي الشرعي من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الدليل الطبي

اهتم المشرع الجزائري بجانب الدليل الطبي، فتدخل وأصدر أحكام تخص مصداقية، الدليل والذي يتعلق بتنظيم إقامة الدليل الطبي الشرعي لحماية حقوق الأفراد[1].

إذ يساعد الدليل الطبي على إثبات الجريمة وبيان ظروف وقوعها وإثبات نسبتها للمتهم أو نفيها عنه[2].

يمكن تعريف الدليل الطبي أنه هو الوسيلة المبحوث عنها في التحقيقات من أجل الوصول إلى الحقيقة وفك لغز الجريمة وإثبات الواقعة الإجرامية، إذ يستعين القاضي بالدليل الطبي للوصول إلى الحقيقة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى وفاة الضحية من أجل تحديد طبيعة الموت هل هي عادية أو جنائية، بطبيعة الحال فإن الكشف عن الدليل الطبي الشرعي يعود للطبيب الشرعي دون سواه، إضافة لهذا يعرف[3]الدليل الفني بأنه كل دليل يستخلص من رأي الخبير الطبي، فإذا كان كافي في الإثبات يسمى دليل إثبات و إذا كان ناقص يسمى دليل نفي[4].

---

[1] صونيا شريقي وحياة قاسيمي، القيمة القانونية للدليل الطبي الشرعي في مجال الإثبات الجزائي، مذكرة ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2018-2019، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص42.

[3] ليلة شني وإيمان حميدي، الدليل الجنائي المادي، مذكرة ماستر، تخصص قانون خاص والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017-2018، ص69.

[4] نصر الدين مروك، محاضرات في الإثبات الجنائي، الجزء الثاني، الاعتراف والمحررات، الطبعة الخامسة، دارهومة 2013، ص19.

الفرع الثاني: تصنيف الدليل الطبي

يصنف الدليل الطبي حسب عناصره وحسب درجة اليقين والثقة.

أولا: حسب عناصر الدليل الطبي

تندرج الادلة الطبية ضمن الأدلة المادية وتهدف إلى ثلاث عناصر:

1- ما هي طبيعة الواقعة القضائية؟ بعد فحص موضوع الواقعة يبين الطبيب الشرعي طبيعة تلك الواقعة هل تعود لجريمة تسميم، إجهاض، لأن معرفة طبيعة الجريمة يساعد جهات التحقيق القضائي في توجيه أبحاث القاضي من أجل تكوين قناعته الشخصية[1].

2- ما هو سبب الواقعة القضائية؟ إذ يكشف الطبيب الشرعي بدوره طبيعة الوفاة هل كانت ج قتل أم الشرعي بدوره طبيعة الوفاة هل كانت جريمة قتل أم انتحار أو كانت وفاة طبيعية[2].

3- من هو فاعل الواقعة القضائية؟ فحص الجثة و رفع كل البقايا و الآثار الموجودة عليها و التي تساعد على تحديد البصمة الوراثية و مقارنتها ببصمة المتهم، من أجل الوصول إلى دليل قاطع لشخصية الجاني.

الوصول إلى إجابة على كل سؤال من الأسئلة السابقة يتطلب البحث عن أدلة طبية شرعية تساعد على التوصل للحقيقة والوقائع والتعرف على هوية الفاعل الأصلي للجريمة[3].

ثانيا: تصنيف الدليل الطبي حسب درجة اليقين والثقة

ينقسم إلى أربع اقسام

1-الدليل المطلق

يعبر بوضوح عن الحقيقة مما تجعل العقل تقبلها ويثق بها.

2-الدليل النسبي الذي يؤدي إلى إقناع الخبير

إخضاع بعض الآثار المادية إلى التحليل العلمي بواسطة أجهزة الضبطية تجعل الضابط يثق ويطمئن للدليل.

3-الدليل النسبي الذي يؤدي إلى اقتناع الخبير

تكون في هذه الحالة الواقعة القضائية ليست أكيدة وكذلك الفاعل والسبب ليس على سبيل اليقين فلا يمكن للخبير إثبات بشأنها دليل مقنع وقاطع[4].

يجب توفر ثلاث شروط في هذا النوع وهي:

---

[1] أحمد غاي، المرجع السابق، ص27.
[2] ليلة شني، إيمان حميدي، المرجع السابق، ص69.
[3] محمد غاي، المرجع السابق، ص 28.
[4] هناء عدوم، المرجع السابق، ص53

أ-توفر جملة من المبررات القوية و المتماسكة.

ب-عدم قبول اعتراض الخصم.

ت-الرد المقنع.

ث-افتقار فرضية الخصم لمبررات مقنعة[1].

3-الدليل السلبي

يبين عكس الوقائع مثل إذا تبين من الوهلة الأولى في جريمة ما أنها جريمة قتل لكن بعد التحريات يتضح أن الواقعة الإجرامية هي انتحار أو حادث[2].

المطلب الثاني: قيمة الدليل الطبي

نجد في المادة الجزائية أن الدليل الطبي الشرعي يكتسب طابع مهم فهو يدين المتهم إذا كان دليل إثبات و يبراه إذا كان دليل نفي، وعليه سنتطرق إلى قيمة الدليل الطبي على المراحل الثلاث بداية من التحقيق الأولي وصولا للمحاكمة من خلال الفرع الأول بعنوان قيمة الدليل الطبي الشرعي في مرحلة التحقيق الأولي، أما الفرع الثاني بعنوان قيمة الدليل الطبي الشرعي في مرحلة التحقيق القضائي، والفرع الثالث بعنوان قيمة الدليل الطبي الشرعي في المحاكمة، والفرع الرابع بعنوان بطلان الدليل الطبي.

الفرع الأول: قيمة الدليل الطبي في التحقيق الأولي

إن الدليل الطبي في مرحلة التحقيق الأولي يشكل أهمية جد بالغة باعتباره يساعد على إثبات وقوع الجريمة وظروفها وبيان مدى نسبتها إلى شخص معين، وعلى هذا الأساس فإن وجود الطبيب الشرعي في مكان الوفاة ضروري لمعاينة الموجودات التي يمكن من خلالها فك لغز الجريمة، وعلى الرغم من أن القانون لم ينص صراحة على ضرورة وجود الطبيب الشرعي في مسرح الجريمة لكن من جهة أخرى فإن المشرع منح لضباط الشرطة القضائية إمكانية الاستعانة بالخبير الطبي[3].

بعد تلقي ضباط الشرطة القضائية بلاغ مفاده وقوع جريمة قتل يباشر رجال الضبطية إجراءات البحث والتحري، ولهم الحق بمقتضى القانون اللجوء إلى الخبراء الطبيين من أجل تحرير تقرير يمكن اعتباره بمثابة دليل طبي شرعي في مرحلة التحقيق الأولي، فيتم الاستعانة بالخبراء عند العثور على جثة شخص وكانت سبب وفاته مجهولة[4].

---

[1] أحمد غاي، المرجع السابق، ص29.
[2] هناء عدوم، المرجع السابق، ص 53.
[3] ليلة شني وإيمان حميدي، المرجع السابق، ص 70.
[4] صونيا شريفي و حياة قاسيمي، المرجع السابق، ص68-69.

الفرع الثاني: قيمة الدليل الطبي التحقيق القضائي

نص المشرع في المادة 68 في فقرتها الأولى من قانون الإجراءات الجزائية على أنه" يقوم قاضي التحقيق وفقا للقانون، باتخاذ جميع إجراءات التحقيق التي يراها ضرورية للكشف عن الحقيقة، بالتحري عن أدلة الاتهام و أدلة النفي"[1].

من الواضح أن جهات التحقيق القضائية تتولى استغلال الأدلة التي تم جمعها في مرحلة البحث و التحري من قبل رجال الضبطية القضائية، بحيث يتم التكييف القانوني للجريمة و المتابعة القضائية على أساس تلك الأدلة، لكن هذا لا يعني أن جهات التحقيق القضائية تكتفي بهذه الأدلة بل يجب أن تعززها بأدلة جديدة.

ما يميز الدليل الطبي الشرعي في هذه المرحلة أنه يخضع لمبدأ الوجاهية بحيث يتم مواجهة أطراف الدعوى بالأدلة[2]. وبالرجوع إلى الحياة العملية والتي تستمد من القانون نجد أن القاضي المحقق لا يتأثر بأي نوع من الأدلة إلا أثناء تكوين قناعته الشخصية لإصدار التصرف في الملف.

صحيح أن النصوص القانونية كرست مبدأ الإقناع الشخصي الذي يطبق أمام جهة الحكم، فإننا لا نستبعده أمام جهات التحقيق، والذي يمكن استخلاصه من المادة 162 من قانون الإجراءات الجزائية[3] وكما هو معلوم فإن الدليل الطبي شأنه شأن سائر أدلة لإثبات الأخرى لا تتقيد جهات الحكم وجهات التحقيق الالتزام بها، لكن عمليا نجد أن القاضي المحقق مضطر للأخذ بهذا النوع من الأدلة لعدم قدرته على مناقشة الدليل العلمي[4].

الفرع الثالث: الدليل الطبي في مرحلة المحاكمة

يمكن لقاضي الموضوع أن يستند إلى حكم عقله والمنطق ويميل إلى اعتماد على أدلة الإثبات الطبية التي تأكد نسبة مطابقتها للمنطق واستخلاصها بشكل دقيق يتسع بالحكمة، فأحيانا يتقيد القاضي بموضوع الخبرة والتقرير ولا يجد هامش لإعمال قناعته الشخصية في الأمور العلمية[5].

يمكن للقاضي أن يأخذ من تقرير الخبير بما يراه مناسبا ويستبعد ما لا يطمأن إليه ضميره، و لا يمكن الاعتراض عليه لأن المحكمة هي الخبير الأعلى في الدعوى[6].

---

[1] المادة68، الأمر رقم21-11، المرجع السابق، ص 55.
[2] ليلة شني وإيمان حميدي، المرجع السابق، ص70.
[3] المادة 162، الأمر رقم 21-11، المرجع السابق، ص103.
[4] احمد باعزيز، المرجع السابق، ص 90.
[5] احمد باعزيز، المرجع السابق، ص90.
[6] أحمد بسيوني أبو الروس ومديحة فؤاد الخضري، الطب الشرعي ومسرح الجريمة والبحث الجنائي، الطبعة الثانية المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص876و879.

الفرع الثالث: بطلان الدليل الطبي الشرعي

يعتبر البطلان إجراء ينتج عن عدم توفر العناصر اللازمة الذي يجعل العمل قانونيا ومباح، قد يقع البطلان على إجراء ما فيبطله كليا أو جزئيا.

أولا: البطلان المطلق

يقصد به البطلان الذي يمكن الدفع به في أي مرحلة من مراحل سير الدعوى فتبطل فيه الخبرة كإجراء وبالتالي تبطل فيه باقي الإجراءات[1].

ثانيا: البطلان النسبي

يدفع بالبطلان النسبي قبل الدخول في الموضوع فتبطل فيه الخبرة لكن دون أن تبطل فيه الإجراءات الأخرى، و من أمثلة البطلان النسبي نجد:

1-عدم تبليغ تقرير الخبرة للخصوم وهذا بمقتضى نص المادة 154 فقرة 01 من قانون الإجراءات الجزائية، الذي ينص على "على قاضي التحقيق أن يستدعي من يعنيهم الأمر من أطراف الخصومة و يحيطهم علما بما انتهى إليه الخبراء من نتائج ز ذلك بالأوضاع المنصوص عليها في المادتين 105 و 106 و يتلقى أقوالهم بشأنها و يحدد لهم أجلا لإبداء ملاحظاتهم عنها أو تقديم طلبات خلاله و لا سيما فيما يخص إجراء أعمال خبرة تكميلية أو القيام بخبرة مضادة."

2- تجاوز الخبير لمهمته المحددة في التسخيرة[2].

المطلب الثالث: الصعوبات التي يواجهها الطب الشرعي

تعترض مهنة الطب الشرعي عدة عوائق، تحل مع توفر لإمكانات اللازمة والإرادة البشرية إذ يمكن، بيان الصعوبات التي يواجهها الطب الشرعي في فرعيين، الأول بعنوان الصعوبات التي يواجهها الطب الشرعي في الظروف العادية، أما الفرع الثاني بعنوان الصعوبات التي واجهها الطب الشرعي في ظل جائحة فيروس كوفيد 19.

الفرع الأول: الصعوبات التي يواجهها الطب الشرعي في ظل الظروف العادية

يواجه الطب الشرعي مجموعة من المشاكل وذلك أثناء ممارسة الأطباء الشرعيين لمهمتهم اليومية، إذ سنذكر بعض من هذه الصعوبات التي باتت تعيق الطب الشرعي بشكل كبير ومستمر.

أولا: انعدام التنسيق بين القائمين بالتحقيق والطبيب الشرعي اكتشاف جثة أو حادث وفاة

يقع على عاتق وكيل الجمهورية أو أحد الجهات التي وكلها القانون حق التسخيرة عند اكتشاف جثة أو حادث وفاة، بأن يطلب خبرة الطبيب الشرعي للوصول إلى الأسباب الحقيقة التي إلى وفاة

---

[1] هناء عدوم، المرجع السابق، ص54.
[2] المرجع نفسه والصفحة.

الضحية وإجراء التشريح الجثة دون أن يحدد وكيل الجمهورية مهمة الطبيب بدقة، فيجد الطبيب الشرعي نفسه يجيب على أسئلة هو طرحها، إذ نجد كذلك أن الطبيب لا يحاط علما بظروف الواقعة كلها، ويعمل بعيدا عن ضابط الشرطة القضائية المكلف بالتحقيق في القضية وعن وكيل الجمهورية، فلا يصل للطبيب الشرعي المعلومات الأولية رغم أنه هذه المعلومات تحسن في توجيه التحقيق الابتدائي[1].

ثانيا: البطء في إنجاز التقرير الطبي

يتعطل الإجراء القضائي في الكثير من الأحيان بسبب تأخر الطبيب الشرعي في إنجاز التقرير الطبي المطلوب، إذ أن للتقرير أهمية جوهرية وحيوية كونه يتعلق بطبيعة الجريمة هل قتل أو انتحار فلا يستطيع جهات التحقيق التصرف فيما يتعلق بالواقعة القانونية دون الحصول على التقرير الطبي الشرعي، باعتباره كذلك يساعد في تكييف الوقائع إلى جناية أو جنحة...

ثالثا: صعوبة قراءة تقرير الطبيب الشرعي

انعدام تكوين القضاة في مجال الطب الشرعي يعتبر مشكل بالنسبة للقاضي والخبير، إذ يجد الطبيب الشرعي نفسه أمام عائق استعمال مصطلحات طبية سهلة على القاضي وصياغتها بأسلوب علمي دقيق فيتم دعوة الأطباء إلى استعمال لغة بسيطة وتقديم شروحات كافية يفهمها غير المختصين في المجال الطبي.

رابعا: حساسية تسخير الطبيب الشرعي لمعاينة الخطأ الطبي

يظهر جليا هذا الإشكال عندما يطلب من الخبير إنجاز خبرة مضادة فالقاضي عندما لا يقتنع بالخبرة المنجزة من الطبيب الشرعي الأول ليطلب خبرة ثانية، وكما هو معلوم فإن أصحاب المهنة الواحدة على تضامن دائم مع بعض فقد يؤثر هذا الإشكال على مهمة الطبيب الشرعي الآخر فيجد الطبيب نفسه أمام ضغوطات نفسية عند القيام بهذه المهمة[2].

خامسا: أضافت الدكتورة سماح الأيوبي في إطار الصعوبات التي تواجه الطبيب الشرعي أنها كثيرة لكن أهمها هي زيادة ساعات العمل بازدياد الحوادث وما تطلبه المحكمة والنيابة من مناقشة التقرير الطبي أو الشهادة ويمكن القول أن مهمة الطب الشرعي مهنة شاقة ومتعبة، تتطلب مجهود جسدي ونفسي أكثر ولهذا السبب نجد عزوف كبير عن هذا التخصص على مستوى العالم بأكمله[3].

---

[1] أحمد عبد اللطيف بن مختار، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] الطب الشرعي عالم لكشف أسرار الحياة و الممات، جريدة العرب، القاهرة، 6-10-2013، تم الدخول في 02 جوان2023، الموقع الالكتروني www.alarab.co.uk.

الفرع الثاني: الصعوبات التي واجهها الطب الشرعي في ظل أزمة فيروس كوفيد 19

ظهر فيروس مميت أطلق عليه اسم فيروس كوفيد 19 تسبب في هلاك ووفاة الآلاف من المصابين باعتباره فيروس معدي لا يمكن السيطرة عليه بسهولة، وبعد تفشي هذا الفيروس وجد الطب الشرعي نفسه في إشكال جديد بعيدا عن الإشكالات التي يواجهها في الظروف العادية مما استدعى التعامل مع الجائحة بشكل عقلاني وأخذ كل تدابير الحيطة والحذر، كما هو معلوم فإن الطب الشرعي يتعامل مع الأحياء والأموات عن طريق تشريح الجثث ومعرفة سبب الوفاة، بهذا وجد الطب الشرعي نفسه أمام إشكاليات وعوائق متعددة أهمها:

أولا: إشكال تنظيمي

طرح في هذا الإطار سؤال واحد لا ثاني له وهو هل الجثة تنقل العدوة أم لا؟ وكان الأطباء ملزمون بالإجابة عن هذا السؤال فاستلزم الأمر عقد اجتماع للأكاديمية الجزائرية لدراسة الإشكال وإيجاد حلول له، فبعد أخذ عينات من الجثث وبناء على المعطيات العلمية التي توصل إليها خبراء الطب الشرعي تبين انه بعد ثلاثة أيام من وفاة الشخص بالوباء ينتشر الفيروس في جميع أعضاء الجسم، وعليه تقرر عدم لمس الجثّة تفاديا لانتقال العدوى[1].

اهتمت الدراسة الألمانية بمجموعة من المشكلات المتعلقة بالفترة التي يمكن أن يستمر فيها الفيروس في الأجساد.

نشر في تقرير مفصل أنه قد تبين أن جثث ضحايا فيروس كورونا تظل معدية لفترة بعد الموت و قد تم تحديد هذه الفترة بأسبوع، ثم نشرت دراسة في المجلة الدولية للأمراض المعدية مفادها أن الباحثون قاموا بتشريح جثة شخص متوفى بسبب الفيروس، (التشريح كان في معهد الطّب الشرعي سيينا إيطاليا) إذ تبين وجود في جينوم كورونا في الجثة، خاصة في الرئة والقلب.

كما أكد الباحثون أن الفيروس لم يكن في الجثّة، لكن رغم هذا يجب أخذ الحيطة ومراعاة المخاطر المعدية التي قد تنتقل من الجثث خاصة للأطباء الذين هم على اتصال بالجثث[2].

إضافة إلى ما سبق أجرى الباحثون في إيطاليا دراسة تم نشرها في مجلة الطّب الشرعي والطب وعلم بأمراض مفادها أن الفيروس استطاع العيش في جثث متعددة بعد مرور فترة من الموت على الرغم من الظروف القاسية التي حفظت فيها الجثث بعد الوفاة بسبب الكم الهائل.

---

[1] رشيد بلحاج، حصة بلسم، المرجع السابق.

[2] هذا ما اكتشفه الأطباء في إيطاليا عند تشريح جثث وفيات كورونا بعد شهر من الموت، طب وصحة، الجزيرة، إيطاليا 14-09-2021، تم الدخول في 25 مارس2023، الموقع الالكترونيwww.aljazeera.net.

اكتفى الباحثون بالقول أن نتائج كل الدراسات السابقة أظهرت ضرورة التركيز على الحماية الشخصية للأطباء الفاحصين، وتطهير غرف التشريح بشكل دائم إضافة لهذا تطهير الأماكن المحيطة بالمشرحة والأدوات المستعملة من أجل تجنب الإصابة بالفيروس أثناء القيام بالمهمة[1].

ثانيا: كمية الجثث التي كانت تصل لمصالح حفظ الجثث هي كمية هائلة مقارنة بإمكانيات المستشفى، فتم فصل الجثث الموتى بالفيروس عن جثث الموتى الآخرين، وبسبب ما حصل من عائق بعد انتشار الموجة الثالثة من الفيروس والذي وجدت الجزائر نفسها آنذاك أمام أزمة أكسجين أدى إلى تراكم الجثث في مستشفى مصطفى باشا بالعاصمة فأصبح يتكفل ب 30 جثة في اليوم[2].

ثالثا: إشكال العدوى

مما لا شك فيه انه في حالة وفاة الشخص بفيروس كوفيد 19 تكون عائلة حاملة فيروس حتى وإن لم تظهر عليها أعراض الفيروس، مما يستدعي أخذ الحيطة والحذر من طرف الأطباء في تعاملهم مع عائلات الضحايا[3].

المطلب الرابع: مستجدات الطب الشرعي الجزائر

نظمت الأكاديمية الوطنية لتطوير علوم الطّب الشرعي المؤتمر الدولي بطبعته الرابعة تحت شعار "ممارسة طبّية متناغمة وتوافقية" برئاسة البروفيسور رشيد بلحاج الذي أكدّ فيه على:

أولا: وجوب إنشاء لجنة وطنية تربط بين المجال الطّبي والقانوني والمتكونة من خبراء الطب الشرعي والأمن الوطني والدّرك الوطني وذلك بهدف المساهمة في تطوير الطّب الشرعي في الجزائر.

ثانيا: إنشاء لجنة مشتركة تجمع بين وزارة الصّحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثالثا: السعي لتقديم أدلة طبّية مقنعة للقاضي عن طريق الاعتماد على الأجهزة والتقنيات الحديثة.

رابعا: تحسين استقبال ومعاملة ضحايا العنف في المؤسسات الاستشفائية[4].

خامسا: توحيد البرتوكول الطّب الشرعي على المستوى الوطني لمحاربة الجريمة، حيث تم إعداد بروتكول من طرف الأطّباء الشرعيين والذي يعرض على الضباط والدّرك الوطني[5].

سادسا: امتلاك الجزائر 250 طبيب شرعي على عكس الدول المجاورة التي تشهد عدد قليل من الأطباء في ميدان الطّب الشرعي نظرا لصعوبة هذا التخصّص، تزويد مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مصطفى باشا بجهاز سكانار.

---

[1] هذا ما اكتشفه الأطباء في ايطاليا بعد تشريح جثث وفيات كورونا بعد شهر من الموت، المرجع السابق.
[2] رشيد بلحاج، حصة بلسم، المرجع السابق.
[3] المرجع نفسه.
[4] رشيد الحاج، الطب الشرعي، الإذاعة الجزائرية، الجزائر، 26-11-2022، على الساعة 14:00.
[5] كريمة خلاص، توحيد بروتوكول الطب الشرعي و لجنة وزارية مشتركة لمحاربة الجريمة، جريدة الشروق، الجزائر 26-112023، تم الدخول في 20-05-2023، الموقع الإلكتروني echoroukonline.com .

سابعا: اقتراح موافقة ضحايا العنف المعنوي والجسدي والجنسي باعتبار أنّهم لا يحظون باستقبال كافي في المؤسسات الاستشفائية[1]، فسيتم تخصيص مكان يحترم فيه سر المتعرضين للعنف الجنسي والتعدّي والاغتصاب، والاعتماد على الوسائل والتقنيات الحديث أثناء فحص الضحية وأخذ عينات من أجل معرفة إن تمّ إعطائها مادة سامة، ومن ثم يتم عرض الضحية على الطبيب النفسي ومتابعتها بالعلاج[2].

ثامنا: فتح فرع جديد لحل القضايا المتعلقة بالأحياء وحصر أطباء الشرعيين لتشريح الجثث فقط وهذا من أجل الإسراع في التحقيقات نظرا للكم الهائل الذي تراكم على الأطباء الشرعيين، وهذا اقتراح تمّ تقديمه من طرف رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث إلى وزارة الصّحة التي تعمل حاليا على دراسته برفقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعد تقديمه من طرف رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصّحة وتطوير البحث، وتزويد مصالح الشرطة والدّرك الوطني بقاعدة معطيات تتعلق ببطاقة التعريف البيوميترية لجميع الجزائريين وهذا من أجل استعمالها في التعرف على الجثث مجهولة الهوية[3].

[1] كريمة خلاص، المرجع السابق.
[2] رشيد بلحاج، حصة بلسم، المرجع السابق.
[3] كريمة خلاص، المرجع السابق.

ملخص الفصل الثاني

تستعين الهيئات القضائية بالطب الشرعي في جناية القتل العمد من أجل تزويدها بدليل علمي يكشف الجريمة ويكشف طبيعة الواقعة الإجرامية وسببها، يباشر الطبيب الشرعي دوره بداية من مسرح الجريمة عن طريق فحص الأشياء والأماكن وفحص الجثة داخليا و خارجيا ليكشف الطبيب الشرعي بهذا سبب الوفاة، ويبين من خلال التقرير الطبي الأداة التي استعملت في الجريمة والتي أدت بدورها إلى وفاة الضحية سواء كانت مواد سامة أو أسلحة، ليقدم بعدها التقرير في الوقت المناسب للجهة القضائية التي كلفته بالمهمة.

يعتبر التقرير الطبي الصادر عن الخبير دليل فني يندرج ضمن الأدلة المادية، يوجه الطبيب الشر عي من خلال الخبرة الطبية اقتناع القضاة في مسار الدعوى الجزائية، بداية من الضبطية القضائية كمرحلة أولى إذ يساعدها في التكييف القانوني للجريمة وتوجيه المشتبه فيه لقاضي التحقيق مع الأدلة التي جمعها رجال الضبطية القضائية في حال كانت تدين الشخص بالجرم المنسوب إليه.

يصبح الدليل المقدم لقاضي التحقيق في المرحلة الثانية خاضع لمبدأ الوجاهية بين أطراف الخصومة كما يساعد قاضي الموضوع في بناء حكمه يوم الجلسة.

لكن رغم أهمية الدليل المقدم من طرف الخبراء يبقى خاضع لمبدأ حرية القاضي الجزائي في الأخذ به أو تركه حسب وقائع الدعوى و شهادة الشهود ومختلف الأدلة الأخرى التي يرتكز عليها القاضي أثناء الجلسة.

يصطدم الأطباء الشرعيين خلال أداء مهمتهم بمجموعة من الصعوبات التي حالت تشكل عائق كبير في مسار الطب الشرعي بصفة عامة ظهرت منذ القدم وازدادت مع ظهور فيروس كوفيد19، كما نجد أن الدولة الجزائرية اهتمت في الآونة الأخيرة بمصلحة الطب الشرعي في مستشفى العاصمة من خلال تزويده بأجهزة وتقنيات حديثة لكشف الجرائم والتعرف على الجثث المجهولة و تعقب الجناة.

الخاتمـــة

يحتل الطب الشرعي أهمية بالغة في المجال القضائي كونه من أهم الفروع الطبية التي تهدف إلى خدمة العدالة ورجال القانون، وهذا من خلال إيضاح وحل المسائل الطبية وتفسيرها.

تتجلى مهمة الطبيب الشرعي بطرح خبراته الطبية والفنية المتعلقة بمسألة تحتاج إلى الاستناد خبرة طبية مطروحة على الجهات القضائية والتي رأى فيها القاضي ضرورة تدخل الطبيب الشرعي من أجل إفادته بخبرته الطبية لتنوير رأيه في إصدار الحكم العادل.

يتناول الطب الشرعي قضايا حساسة في المجتمع من جرائم وحوادث مختلفة تختلف باختلاف طبيعتها و ارتكابها، فيطرح على الطبيب الشرعي حالات الوفاة سواءا كانت وفاة طبيعية أو انتحارية وفي معظم الأحيان تطرح عليه الوفيات ذات الطابع الإجرامي، والجروح بمختلف أنواعها والسموم ومختلف جرائم القتل العمدية أو غير العمدية مع تحديد مدى خطورة هذه الجرائم وتقدير نسبة العجز الذي أصاب المجني عليه و التي تخضع للسلطة التقديرية للقاضي، كل هذا يكمن ضمن مهام واختصاصات الطب الشرعي.

كون الطب الشرعي يحدد طبيعة الجرائم ونوعها وأسبابها، فهو يؤثر عموما وبشكل مباشر في جميع مراحل الدعوى التي ترفع أمام القاضي، من خلال توجيه رأي هذا الأخير بتقريره الطبي الذي يشرح فيه ويدون ويوضح كل الإجابات عن التساؤلات التي طرحها القاضي عليه بهدف تكوين قناعته.

يحتل الطب الشرعي مكانة بارزة من الناحية الجزائية في إقامة الدليل، بالإضافة إلى دوره في مرحلة التحقيق الأولي والذي يثبت فيه وقوع الجريمة من عدمها وكشف ظروفها وملابساتها، وفي مرحلة التحقيق القضائي الذي يخضع لمبدأ الوجاهية، أما في مرحلة المحاكمة فهو يخضع إلى الاقتناع الشخصي للقاضي في إصدار حكمه.

يبقى دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة ناقص باعتبار أن الطبيب الشرعي يمكن أن يقع في الخطأ الطبي أثناء مباشرة مهامه.

توصلنا في الأخير إلى نتائج تتعلق بالطب الشرعي نبينها فيما يلي:

-نظرا لم تقدمه الخبرة الطبية الشرعية كدليل إثبات علمي فلا بد من تعديل النصوص القانونية المتعلقة بها و إرساء سياسة جنائية تتماشى مع التقدم العلمي، مع ضرورة تزويد و توفير الإمكانيات المادية والمعنوية للطبيب الشرعي من أجل مزاولة عمله بأحسن وجه من خلال تحفيزه وتحسين أتعابه التي يتقاضاها حيث تبقى عير كافية مقارنة مع طبيعة عمله .

-عدم وجود نصوص قانونية تنظم مهنة الطب الشرعي في الجزائر بشكل دقيق و واضح.

-قلة عدد الأطباء الشرعيين بسبب عدم رغبة الطلبة في دراسة وإكمال هذا التخصص، تسبب في تعطيل الجهات القضائية في الدعوى.

- غياب النصوص القانونية التي تحدد علاقة الطبيب الشرعي بجهاز القضاء و كيفية اتصاله بالتحقيق القضائي.

-رغم الأهمية البالغة التي يكتسيها التقرير الطبي كدليل إثبات إلا أنه يحتوي على مصطلحات طبية بحتة يجد فيه القاضي صعوبة في فهمها و ترجمتها كدليل، نظرا لجهل الأطباء الشرعيين للعديد من المصطلحات القانونية، لذا يجب تكوين الأطباء الشرعيين في المسائل القانونية.

-يجب أن يأخذ الإثبات العلمي مكانة بين وسائل الإثبات، وإضافة نصوص قانونية تعتبر التقرير الطبي دليل مطلق في جرائم القتل العمد و عدم إخضاعه بصفة مطلقة لسلطان الاقتناع الشخصي للقاضي.

-كما لاحظنا في المواد 49 و 62 من قانون الإجراءات الجزائية لم تنص صراحة على التسخيرة، لذا من الضروري تعديل هاتين المادتين بتوضيح أكثر للتسخيرة فيهما.

-ضرورة تنظيم ندوات إعلامية و ملتقيات وطنية، بهدف إبراز أهمية ودور الطب الشرعي في القانون الجزائي.

-إدراج علم الطب الشرعي ضمن المقررات الدراسية الجامعية لفائدة طلبة الحقوق والمدرسة العليا للقضاة طيلة مدة تكوينهم.

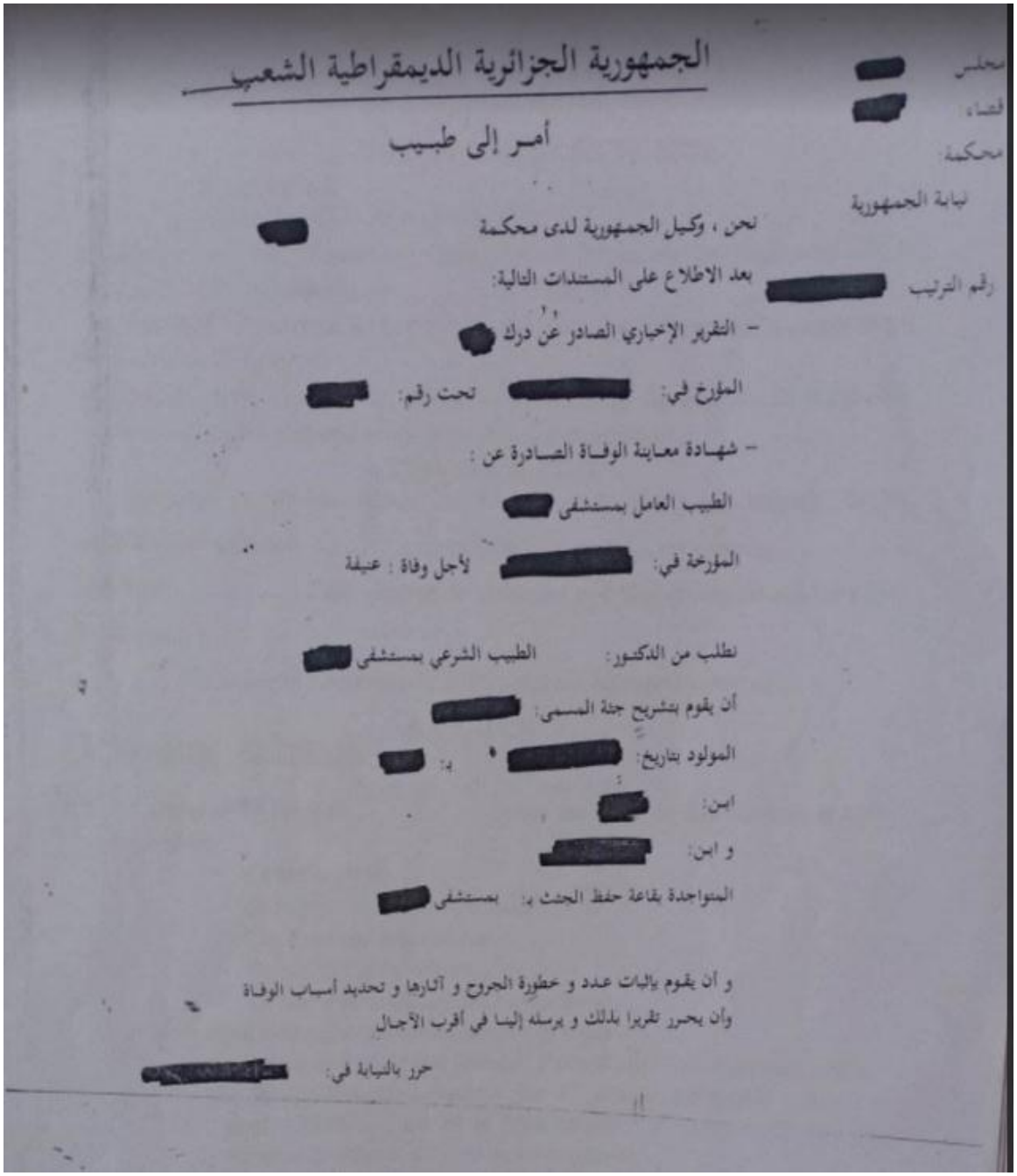
-إدراج علم الطب الشرعي كمقياس لطلاب الكفاءة المهنية للمحاماة باعتبار أن المحامي على تعامل دائم مع جرائم القتل العمد .

-تزويد مصالح الطب الشرعي على المستوى الوطني بالوسائل والأجهزة الحديثة.

- ضرورة انتقال الطبيب الشرعي أولا وقبل فريق التحقيق لمسرح الجريمة من أجل الحفاظ على مكان الجثة و الأدلة، كذلك معرفة الطبيب لدرجة حرارة مسرح الجريمة لإعطاء وقت الوفاة على نحو صحيح.

الملاحق

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أمر إلى طبيب

مجلس [redacted]
قضاء
محكمة
نيابة الجمهورية

نحن ، وكيل الجمهورية لدى محكمة [redacted]

رقم الترتيب [redacted] بعد الاطلاع على المستندات التالية:

- التقرير الإخباري الصادر عن درك [redacted]

المؤرخ في: [redacted] تحت رقم: [redacted]

- شهادة معاينة الوفاة الصادرة عن :

الطبيب العامل بمستشفى [redacted]

المؤرخة في: [redacted] لأجل وفاة : عنيفة

نطلب من الدكتور: الطبيب الشرعي بمستشفى [redacted]

أن يقوم بتشريح جثة المسمى: [redacted]

المولود بتاريخ: [redacted] بـ: [redacted]

ابن: [redacted]

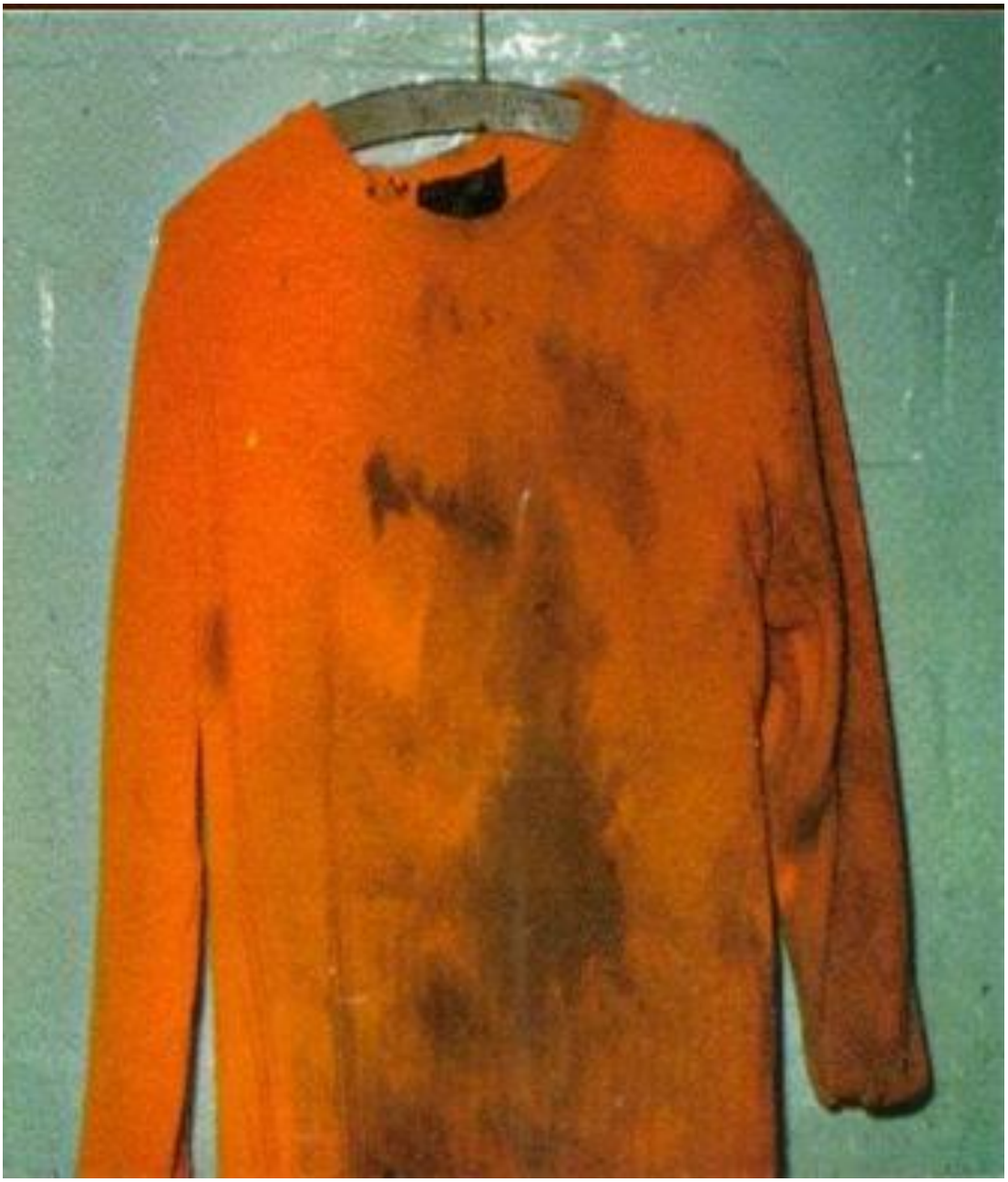
و ابن: [redacted]

المتواجدة بقاعة حفظ الجثث بـ: بمستشفى [redacted]

و أن يقوم بإثبات عدد و خطورة الجروح و آثارها و تحديد أسباب الوفاة
وأن يحرر تقريرا بذلك و يرسله إلينا في أقرب الآجال

حرر بالنيابة في: [redacted]

الملحق رقم 1، رئيس مصلحة الطب الشرعي بمستشفى محمد بوضياف، أمر إلى الطبيب، 17 ماي 2023.



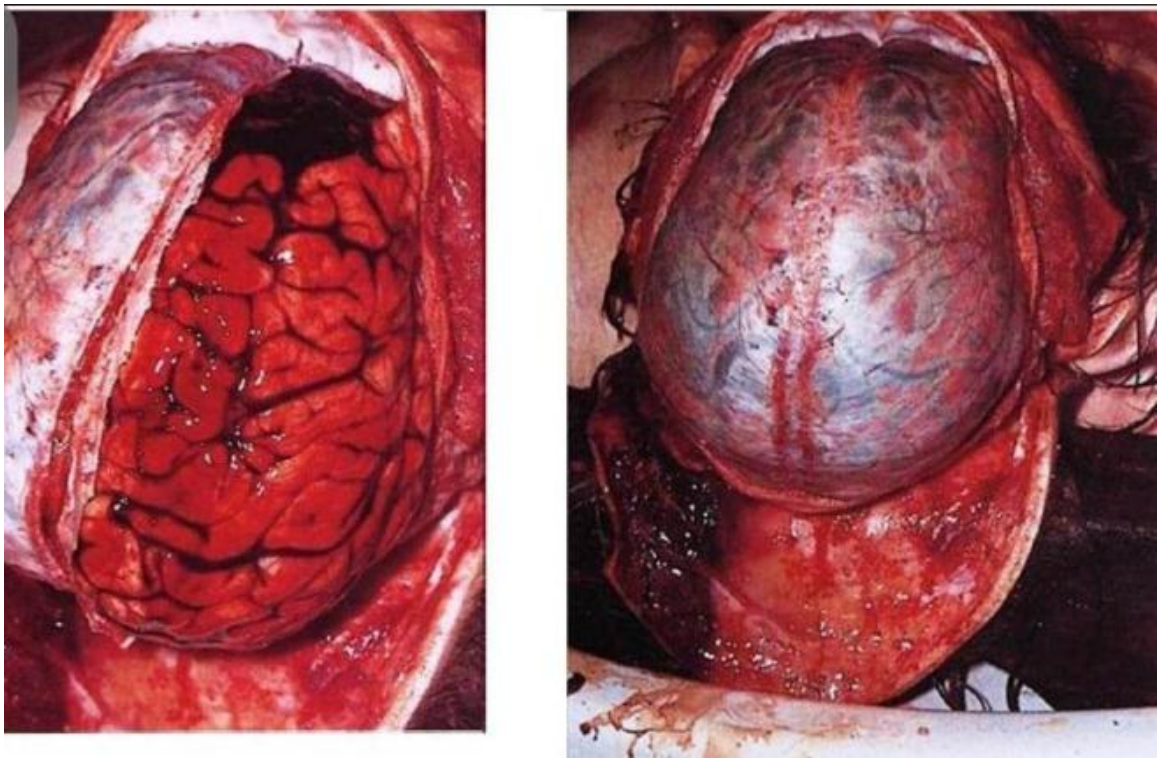
الملحق رقم 2، أمين محمد، التشريح الأصولي، فحص الملابس و هي منشورة للتحري عن التمزقات والتلوثات وغيرها، 2018-2019.



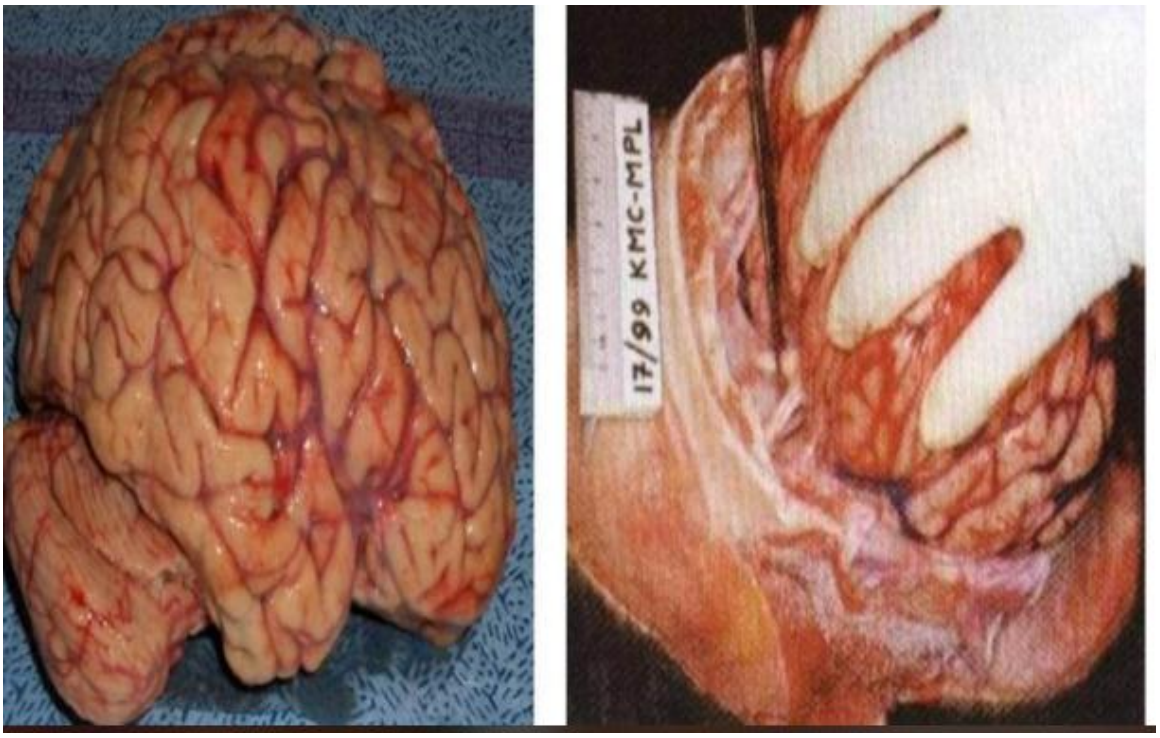
الملحق رقم 3، أمين محمد، التشريح الأصولي، قص و تسليخ الفروة، 2018-2019.



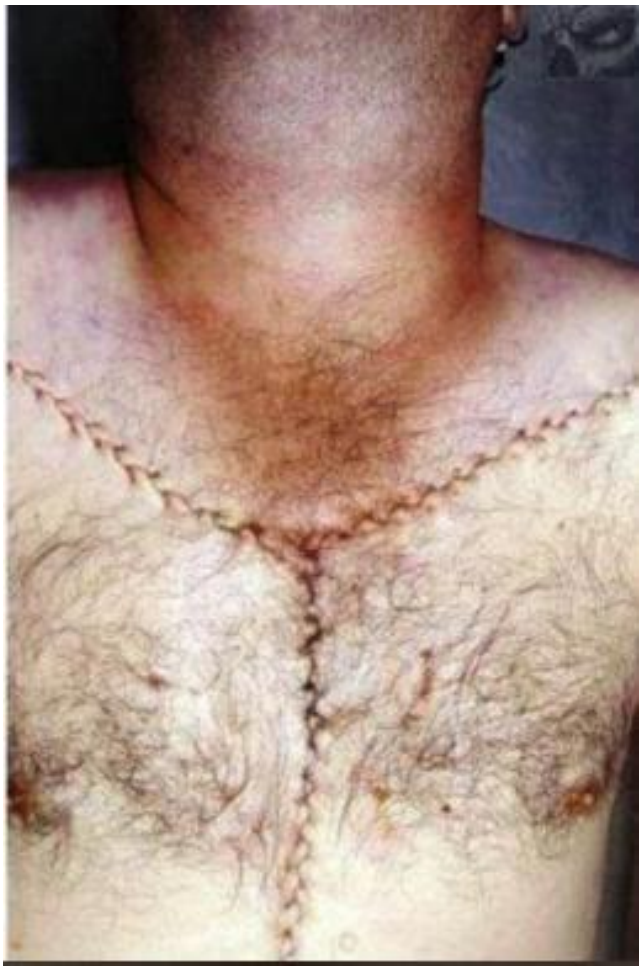
الملحق رقم 4، أمين محمد، التشريح الأصولي، نزع قبة الجمجمة، 2018-2019.



الملحق رقم 5، أمين محمد، التشريح الأصولي، فحص و شق الأم الجافية، 2018-2019.

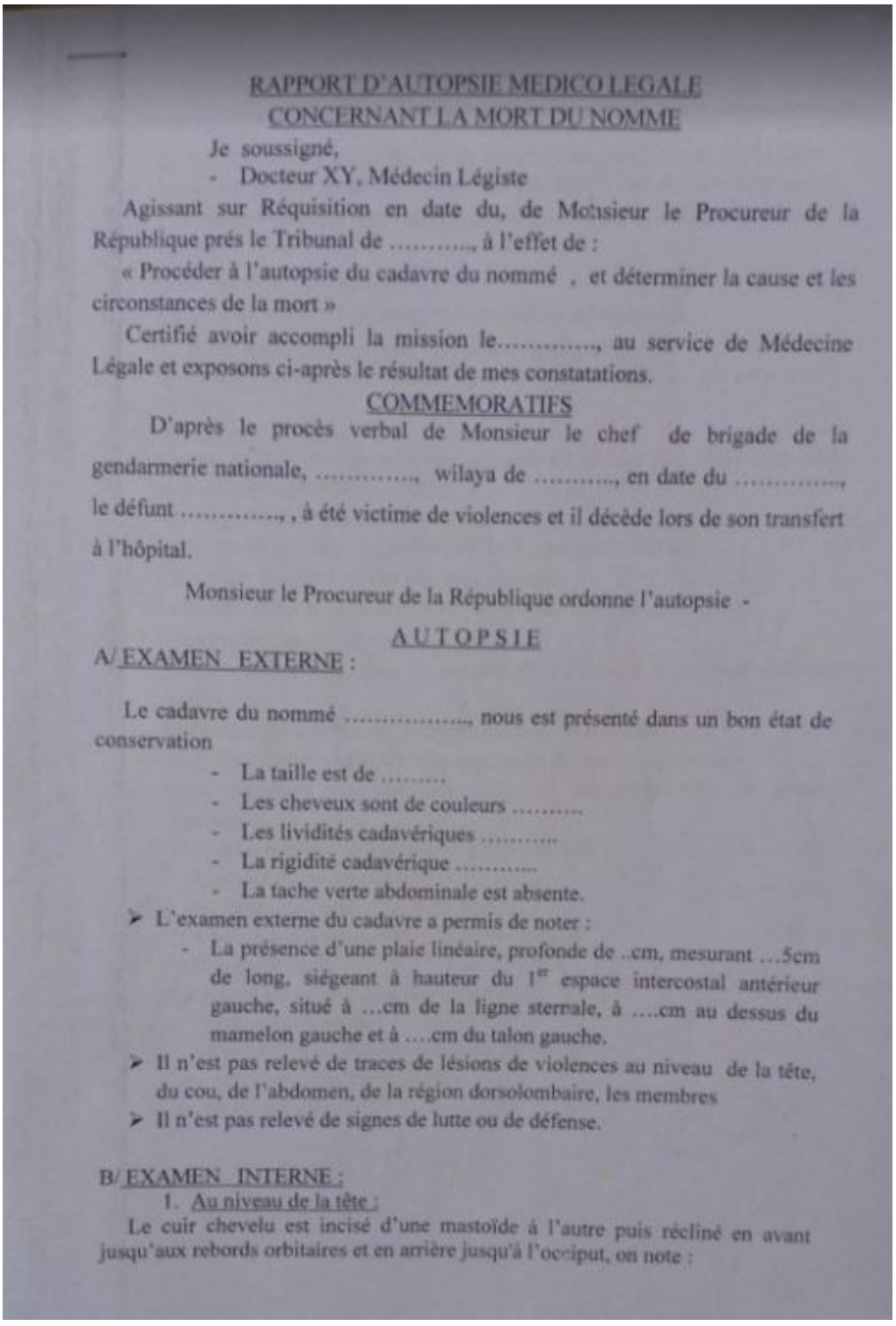


الملحق رقم 6، أمين محمد، التشريح الأصولي، استخراج الدماغ، 2018-2019.



الملحق رقم 7، أمين محمد، التشريح الأصولي، إعادة الاحشاء إلى مكانها وتخييط الجثة

.2019-2018



RAPPORT D'AUTOPSIE MEDICO LEGALE
CONCERNANT LA MORT DU NOMME

Je soussigné,
- Docteur XY, Médecin Légiste

Agissant sur Réquisition en date du, de Monsieur le Procureur de la République prés le Tribunal de ……., à l'effet de :

« Procéder à l'autopsie du cadavre du nommé , et déterminer la cause et les circonstances de la mort »

Certifié avoir accompli la mission le……., au service de Médecine Légale et exposons ci-après le résultat de mes constatations.

COMMEMORATIFS

D'après le procès verbal de Monsieur le chef de brigade de la gendarmerie nationale, ……., wilaya de ……., en date du ……., le défunt ……., , à été victime de violences et il décède lors de son transfert à l'hôpital.

Monsieur le Procureur de la République ordonne l'autopsie -

AUTOPSIE

A/ EXAMEN EXTERNE :

Le cadavre du nommé ……., nous est présenté dans un bon état de conservation

- La taille est de ……
- Les cheveux sont de couleurs …….
- Les lividités cadavériques ……..
- La rigidité cadavérique ……..
- La tache verte abdominale est absente.

➢ L'examen externe du cadavre a permis de noter :
- La présence d'une plaie linéaire, profonde de ..cm, mesurant …5cm de long, siégeant à hauteur du 1er espace intercostal antérieur gauche, situé à …cm de la ligne sternale, à ….cm au dessus du mamelon gauche et à ….cm du talon gauche.

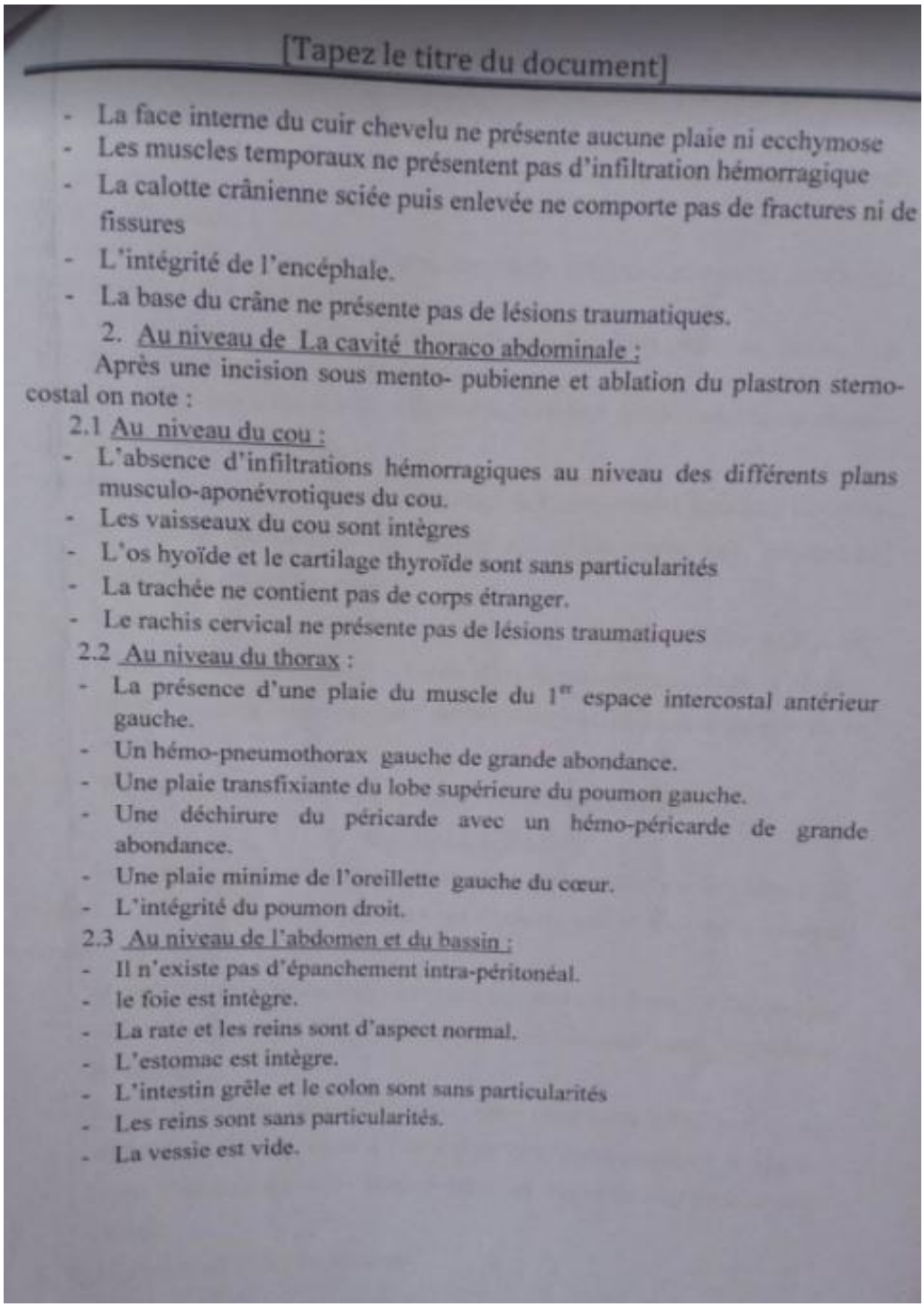
➢ Il n'est pas relevé de traces de lésions de violences au niveau de la tête, du cou, de l'abdomen, de la région dorsolombaire, les membres

➢ Il n'est pas relevé de signes de lutte ou de défense.

B/ EXAMEN INTERNE :

1. Au niveau de la tête :

Le cuir chevelu est incisé d'une mastoïde à l'autre puis récliné en avant jusqu'aux rebords orbitaires et en arrière jusqu'à l'occiput, on note :



[Tapez le titre du document]

- La face interne du cuir chevelu ne présente aucune plaie ni ecchymose
- Les muscles temporaux ne présentent pas d'infiltration hémorragique
- La calotte crânienne sciée puis enlevée ne comporte pas de fractures ni de fissures
- L'intégrité de l'encéphale.
- La base du crâne ne présente pas de lésions traumatiques.

2. Au niveau de La cavité thoraco abdominale :

Après une incision sous mento- pubienne et ablation du plastron sterno-costal on note :

2.1 Au niveau du cou :

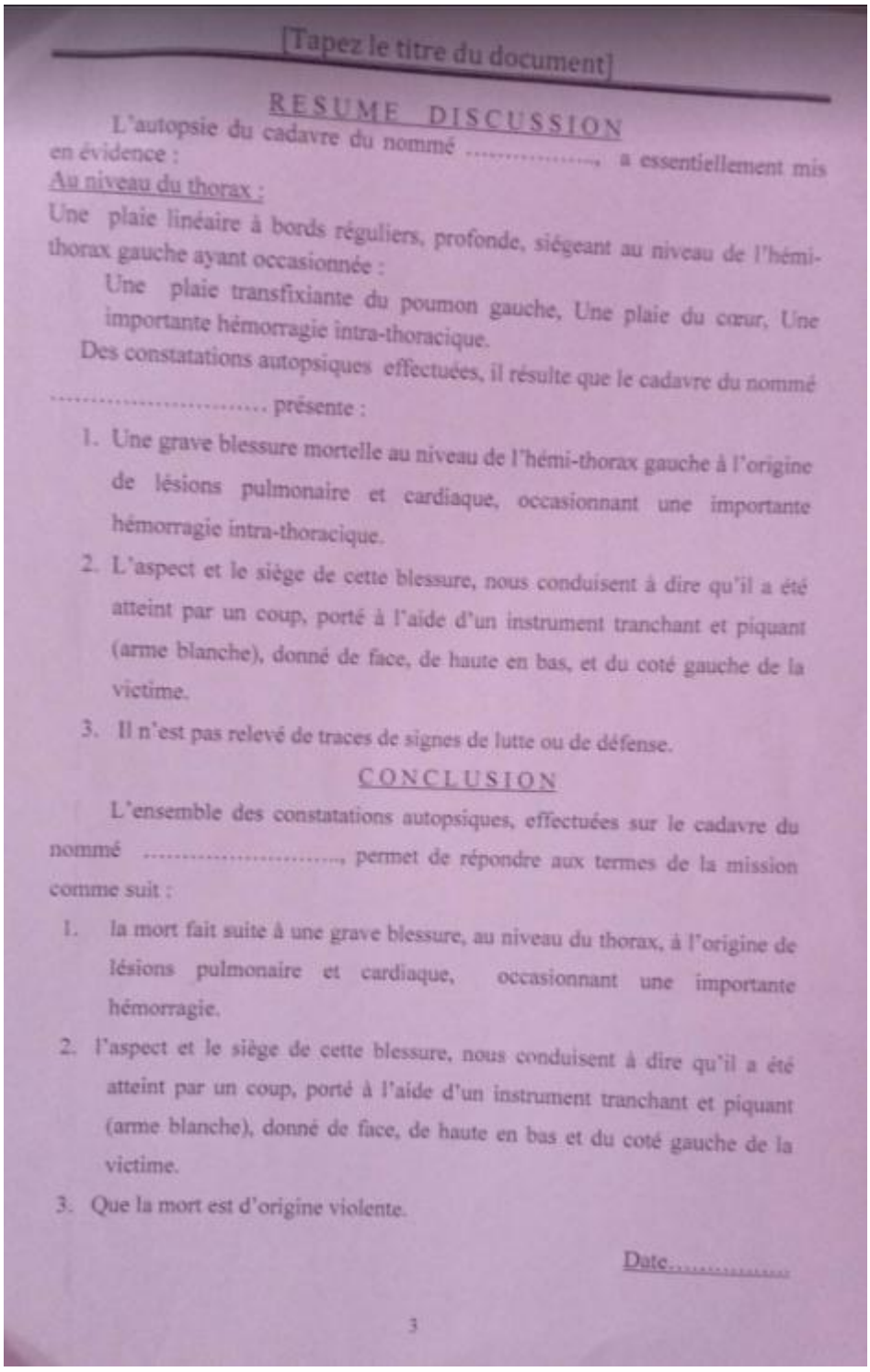
- L'absence d'infiltrations hémorragiques au niveau des différents plans musculo-aponévrotiques du cou.
- Les vaisseaux du cou sont intègres
- L'os hyoïde et le cartilage thyroïde sont sans particularités
- La trachée ne contient pas de corps étranger.
- Le rachis cervical ne présente pas de lésions traumatiques

2.2 Au niveau du thorax :

- La présence d'une plaie du muscle du 1er espace intercostal antérieur gauche.
- Un hémo-pneumothorax gauche de grande abondance.
- Une plaie transfixiante du lobe supérieure du poumon gauche.
- Une déchirure du péricarde avec un hémo-péricarde de grande abondance.
- Une plaie minime de l'oreillette gauche du cœur.
- L'intégrité du poumon droit.

2.3 Au niveau de l'abdomen et du bassin :

- Il n'existe pas d'épanchement intra-péritonéal.
- le foie est intègre.
- La rate et les reins sont d'aspect normal.
- L'estomac est intègre.
- L'intestin grêle et le colon sont sans particularités
- Les reins sont sans particularités.
- La vessie est vide.



[Tapez le titre du document]

RESUME DISCUSSION

L'autopsie du cadavre du nommé ....., a essentiellement mis en évidence :

Au niveau du thorax :

Une plaie linéaire à bords réguliers, profonde, siégeant au niveau de l'hémi-thorax gauche ayant occasionnée :

Une plaie transfixiante du poumon gauche, Une plaie du cœur, Une importante hémorragie intra-thoracique.

Des constatations autopsiques effectuées, il résulte que le cadavre du nommé ..... présente :

1. Une grave blessure mortelle au niveau de l'hémi-thorax gauche à l'origine de lésions pulmonaire et cardiaque, occasionnant une importante hémorragie intra-thoracique.
2. L'aspect et le siège de cette blessure, nous conduisent à dire qu'il a été atteint par un coup, porté à l'aide d'un instrument tranchant et piquant (arme blanche), donné de face, de haute en bas, et du coté gauche de la victime.
3. Il n'est pas relevé de traces de signes de lutte ou de défense.

CONCLUSION

L'ensemble des constatations autopsiques, effectuées sur le cadavre du nommé ....., permet de répondre aux termes de la mission comme suit :

1. la mort fait suite à une grave blessure, au niveau du thorax, à l'origine de lésions pulmonaire et cardiaque, occasionnant une importante hémorragie.
2. l'aspect et le siège de cette blessure, nous conduisent à dire qu'il a été atteint par un coup, porté à l'aide d'un instrument tranchant et piquant (arme blanche), donné de face, de haute en bas et du coté gauche de la victime.
3. Que la mort est d'origine violente.

Date.....

3

الملحق رقم 8، رئيس مصلحة الطب الشرعي بمستشفى محمد بوضياف، تقرير تشريح جثة ضحية توفي بسبب طعنة على مستوى الصدر، 17 ماي 2023.



الملحق رقم 9، أكرم عبد الرحيم، ظاهرة التصبن،21-8-2022، تم الدخول في 6 جوان2023، الموقع الالكتروني، almasrya alyoum.com .

نموذج لتقرير الخبرة الطبية الشرعية

أ- مدخل (ديباجة)

اسم ،لقب ، صفة ،عنوان الخبير، السلطة المكلفة .

تاريخ التكليف بالمهمة ،إعادة نسخ منطوق المهام الموكلة للخبير .

اليمين القانونية المؤداة مسبقا ، تاريخ مباشرة إنجاز الخبرة ،أسماء الأشخاص الحضور .

أنا الموقع أدناه الدكتور .....،طبيب شرعي لدى مجلس القضاء.....المقيم بـ.....المكلف بتاريخ .....من قبل السيد قاضي التحقيق .....لدى محكمة .....لأغراض .....إجراء خبرة .....إعادة نسخ المهام المكلف بها .....بعد تأدية اليمين مسبقا ،انتقلت إلى المكان المعين .....، بتاريخ .....،من أجل القيام بالمهام المذكورة أعلاه بحضور الأشخاص .....وحررت التقرير التالي :

ب-تذكرة :

سرد الخبير بعض الوقائع (ظروف الحادث) ،لربط الأفكار و تيسير فهم عرض للمعاينات مع تبيان العلاقة السببية في البرهان على الاستنتاجات .

ت-عرض المعاينات :

ذكر طرق و الوسائل المستعملة في إنجاز الخبرة ، تدوين الملاحظات مرتبة و منظمة ،الفحص الخارجي للجثة ،ثم فحص الأحشاء الداخلية .

ث-المناقشة :

تحليل الطبيب الشرعي معايناته مع تقديم البرهان بطريقة علمية عليها.

ج- الخلاصة :

وتشمل الاستنتاجات المعللة ،والاجابة عن الأسئلة المطروحة بنفس الترتيب وتكون الخلاصة واضحة بعيدة عن كل غموض.

ح- الخاتمة :

تتضمن الخاتمة تعقيبا بصيغة " ولذلك أمضيت هذا التقرير ،شاهد على صادق و أمين "

حرر:..... يوم :.....

التوقيع :.....

الملحق رقم 10، أحمد عادل مزوز، نموذج لتقرير الخبرة الطبية الشرعية، 2019-2020.

إيداع لتقرير خبرة طبية شرعية

بتاريخ..... على الساعة .....

أمامنا نحن .....

قاضي التحقيق بمحكمة .....

وبمساعدة السيد .....أمين الضبط المحلف

حضر السيد .....

الخبير المنتدب في الصفحة المقابلة و الذي قام بتسليمنا تقريره مؤكدا صدقه و أمانته

وبناءا على طلبه للرسم قررنا له مبلغ .....عن.....

حرر بمكتبنا في .....

الخبير	أمين الضبط	قاضي التحقيق

الملحق رقم 11، أحمد عادل مزوز، نموذج إيداع لتقرير خبرة طبية شرعية، 2019-2020.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

أ-الكتب المتخصصة

-مديحة فؤاد الخضري وأحمد أبو الروس، الطب الشرعي و البحث الجنائي، المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 1993.

عبد الحميد المنشاوي الطب الشرعي و دوره الفني في البحث عن الجريمة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 2005.

-مديحة فؤاد الخضري و أحمد بسيوني أبو الروس، الطب الشرعي و مسرح الجريمة و البحث الجنائي الطبعة الأولى، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 2005.

-قسم المختبر والشؤون العلمية التابع للأم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، مسرح الجريمة و الأدلة المادية، توعية الموظفين غير مختصين في التحليل الجنائي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

-يحي بن يعلى، الطب الشرعي، الجزائر، 2006.

-عادل الشهاوي، القتل العمد فقها و قضاءا، الطبعة الأولى، النهضة العربية، القاهرة، 2006.

-حسين علي شحرور، الدليل الطبي الشرعي ومسرح الجريمة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.

-يوسف عزام، أثر الطب الشرعي في إثبات الحقوق و الجرائم، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن 2009.

-ياسر صافي علي، الطب الشرعي و السموميات، الطبعة الثانية، بيروت، 2010.

-جلال الجابري، الطب الشرعي و السموم، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2011.

-منير رياض حنا، الطب الشرعي و الوسائل العلمية و البولوسية المستخدمة في الكشف عن الجرائم و تعقب الجناة، الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

- أحمد غاي، مبادئ الطب الشرعي، هومة للطباعة، الجزائر، 2012.

-جمال نجيمي، إثبات الجريمة على ضوء الاجتهاد القضائي، دار هومه، 2012.

-رجاء محمود عبد المعبود، مبادئ علم الطب الشرعي و السموم لرجال الأمن و القانون، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012.

-نصر الدين مروك، محاضرات في الإثبات الجنائي، الجزء الثاني، الاعتراف و المحررات، الطبعة الخامسة، هومة، 2013.

-علاء الدين مرسي، الأدلة الجنائية في الطب الشرعي المعاصر، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، 2014.

-محمد مرهج الهيتي، الأدلة الجنائية المادية، مصدرها –أصولها –أنواعها-أصول التعامل معها، الكتب القانونية، مصر، 2014.

ب- الموسوعات

-شريف الطباخ و أحمد جلال، موسوعة الفقه و القضاء في الطب الشرعي، المركز القومي للإصدارات القانونية، الإسكندرية، مصر.

-شريف الطباخ، موسوعة الفقه و القضاء في الطب الشرعي، الجزء الأول، دار العدالة للنشر والتوزيع مصر.

ثانيا: النصوص القانونية

أ-القوانين

-القانون 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المرور عبر الطرق و سلامتها و أمنها.

-القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية العدد 46 الصادر في 29 يوليو 2018 المعدل و المتمم.

ب- الأوامر

-الأمر 20-01، المؤرخ في 30 يوليو 2020، المعدل و المتمم للأمر رقم 66-156المتضمن قانون العقوبات.

-الأمر 21-11 المؤرخ في 25 غشت 2021، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل و المتمم.

ثالثا- المجلات

-عبد الكافي ورياشي، دور الطب الشرعي في الميدان الجنائي، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، المغرب، العدد64، ماي 2006.

-شهرزاد بن مسعود، القيمة القانونية للخبرة الطبية الشرعية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منصوري، قسنطينة، العدد 47، 2014.

-عبد القادر يخلف و الهادي خضراوي، دور الطب الشرعي في تحقيق العدالة، مجلة الإجتهاد القضائي كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، العدد17، 30سبتمبر 2018.

-مازن بن عيسى نجم الدين، أحكام متعلقة بالتشريح، المجلة العلمية، كلية الدراسات الإسلامية، العدد6 2018.

-أحمد غلاب، الأدلة البيولوجية و دورها في الإثبات الجنائي، مجلة الاجتهاد و المركز الجامعي لتامنغاست، العدد 1، 2019.

-أحمد توفيق المجالي و سليم أحمد الفتيسي، مدى فاعلية مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر الأردن، العدد188، أكتوبر 2020.

-دلال وردة، الطب الشرعي و دوره في إثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد2، 2020.

-سهام عباسي و هشام مخلوف، تشريح جثة الضحية بين مبدأ معصومية الجسد و مقتضيات الطب الشرعي، مجلة المنار للدراسات و البحوث القانونية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة يحي فارس، العدد2 ، 2020.

-سامية محمدي و صالح حمليل تقدير القاضي الجزائي للخبرة المنجزة من الطبيب الشرعي، مجلة الآفاق للعلوم، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد 4، 2021.

-كريمة بوغانم، دور الطب الشرعي في إثبات جرائم القتل، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد30، أكتوبر2022.

-حميد طه حسين، اعتماد قول الطبيب الشرعي في تحديد وقت الوفاة و أثر ذلك على ميراث الهدمى و الحرقى و نحوهم، مجلة الجامعة العراقية، العدد48، الجزء الثاني.

-شيماء زكي محمد، دور الطب الشرعي في التحقيق الجنائي، مجلة كلية القانون، للعلوم القانونية و السياسية، جامعة سوران، فاكلتي قانون.

-عمرو محمد غانم، أثر الطب الشرعي في تحقيق العدالة، مجلة الدراسات الإسلامية و العربية الإسكندرية، القاهرة، العدد31.

-يحي بن حسين بن يحي الحربي، وسائل الإثبات المعاصرة، مجلة الدراسات الإسلامية و البحوث الأكاديمية، أبها، العدد 82.

رابعا: المواد غير المنشورة

أ-الأطروحات

-عز الدين ريطاب، الخبرة الطبية الشرعية في المواد الجزائية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون العقوبات و العلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2018-2019.

-سامية محمدي، دور الطب الشرعي في إثبات جريمة القتل العمد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار.

ب- مذكرات الماجستير

-احمد باعزيز، الطب الشر عي و دوره في الإثبات الجنائي، مذكرة ماجستير، تخصص قانون طبي كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010-2011.

-منيرة بشقاوي، الطب الشرعي و دوره في إثبات الجريمة، مذكرة ماجستير، قانون جنائي و علوم جنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014-2015.

-مالك نادي سالم صبارنة، دور الطب الشرعي و الخبرة الفنية في إثبات المسؤولية الجزائية، مذكرة ماجستير، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011.

-آمال عبد الرحمان يوسف حسن، الأدلة العلمية الحديثة و دورها في الإثبات الجنائي، رسالة ماجستير تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،9-1-2012.

ت: مذكرات الماستر

-خوخة جامع، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2012-2013.

-هناء عدوم، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة ماستر تخصص قانون جنائي للأعمال كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.

-فاطمة حمينة شيكوش، دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة، مذكرة ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

-ليلة شني وإيمان حميدي، الدليل الجنائي المادي، مذكرة ماستر، تخصص قانون خاص و العلوم الجنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017-2018.

-صونيا شريقي وحياة قاسيمي، القيمة القانونية للدليل الطبي الشرعي في مجال الإثبات الجزائي، مذكرة ماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2018-2019.

ج- البحوث

-شوقي عبد الكريم، لحلو بوجمعة، عبد النور ايت تقرين، عمي ابراهيم، دور الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، بحث في وحدة الشرطة القضائية، مديرية التعليم و المدارس، المدرسة العليا للشرطة، المديرية العامة للأمن الوطني، 2007.

-اسماعيل طراد، الطب الشرعي و دوره في الكشف عن الجريمة مذكرة شهادة إجازة للمدرسة العليا للقضاء، الدفعة السادسة عشر، الجزائر.

خامسا: المحاظرات

-محمد ج، الطب الشرعي، محاضرة ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد خيضر، بسكرة، 2021-2022.

-ميسوم بوصوار، محاضرات في مقاس الإثبات الجنائي، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص قانون جنائي و علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية، 2022-2023.

سادسا: المواقع الالكترونية

-الطب الشرعي عالم لكشف أسرار الحياة و الممات، جريدة العرب، القاهرة، في 6-10-2013، تم الدخول في2 جوان 2023، الموقع الإلكتروني alarab.co.uk.

-أكرم القصاص، خبراء الطب الشرعي يصلون للحقيقة بعلمهم، القاهرة، في 4-11-2019، تم الدخول في 1 جوان 2023، الموقع الالكتروني m-youm7-com.cdn.

-علوم مسرح الجريمة الاستعراف الشرعي، الأشلاء و الجثث المجهولة من الإنسان و الحيوان، صوت الأمة، مصر، الأربعاء9 يناير2019، تم الدخول في22ماي2023، الموقع الإلكتروني soutalona.com.

-أحمد بن مختار، تشريح واقع الطب الشرعي في الجزائر،3 يناير2020، تم الدخول في7 أفريل2023 الموقع الإلكتروني الميزان، elmizain.com، على الساعة 20:05.

-محمد سواس، فحص مسرح الجريمة، 17 مارس 2020، تم الدخول في 12 ماي 2023، الموقع الالكتروني hama.univ.edu.sy.

-حسام اتي، مسرح الجريمة،27نوفومبر2020، حماة القانون، تم الدخول 8 ماي 2023، الموقع الإلكترونيwww.jourdan.com، على الساعة21:43.

-معمر لعروسي، جريمة قتل بشعة، لشاب أربعيني في وامري بالمدية، جريدة النهار الجزائر،22سبتمبر2022، تم الدخول في 28 ماي 2023، الموقع الإلكتروني elnnaharonline.com.

- محمد لعروسي، جريمة قتل شنيعة تهز وسط مدينة المدية، راح ضحيتها عشريني، جريدة البلاد الجزائر، 2 سبتمبر 2020، تم الدخول في 28ماي2023، الموقع الإلكتروني Elbiladactualiste.

-حمدي خليفة، الطب الشرعي في الجزائر، 13 يناير2021، تم الدخول في 2 جوان 2023، الموقع الالكتروني hamdy.khalifa.com.

-السلاح الأبيض، موسوعة ودق القانونية، 2 سبتمبر2022، تم الدخول 28 ماي 2023، الموقع الالكترونيwww.wadaq.info.com.

- هذا ما اكتشفه الأطباء في إيطاليا بعد تشريح جثث وفيات كورونا بعد شهر من الموت، طب و صحة الجزيرة، إيطاليا، 2021 تم الدخول في 25مارس 2023، الموقع الالكتروني aljazeera.net.com.

-أكرم عبد الرحيم، ظاهرة التصبنن جريدة المصري اليوم، مصر، 31-8-2022، تم الدخول في 01 جوان 2023، الموقع الإلكتروني alyoum.com www.almasry .

-وهيبة سليمانيّ، تقنيات جديدة للطب الشرعي لضبط توقيتها لحظة الوفاة مفتاح المحققين لفك لغز جريمة القتل، جريدة الشروق، الجزائر،2022، تم الدخول في 01-04-2023. الموقع الإلكتروني echoroukonline.com.

-كريمة خلاص، توحيد بروتوكول الطب الشرعي ولجنة وزارية مشتركو لمحاربة الجريمة، جريدة الشروق، الجزائر، 26-11-2023، تم الدخول في 20 ماي 2023. www.echorouk.onlinne.com

سابعا: المقابلات الشفوية

-رئيس مصلحة الطب الشرعي، مستشفى محمد بوضياف، المدية، 24 أكتوبر2022.

-ميسوم بوصوار، أستاذ جامعي، الطب الشرعي في مسرح الجريمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة يحي فارس،26أفريل2023.

-منال بن ساسي، طبيبة شرعية، دور الطب الشرعي في الكشف عن جريمة القتل العمد، مستشفى محمد بوضياف، 8 ماي2023.

-وكيل الجمهورية، التقرير الطبي الشرعي في جريمة القتل العمد، محكمة المدية، 23-ماي-2023 على الساعة 09:26 (مقابلة شفوية).

ثامنا: برامج السمعي البصري

-رشيد بلحاج، الطب الشرعي، حصة بلسم على القناة الخامسة، التلفزيون الجزائري، 24 ديسمبر2022.

تاسعا: التضاهرات العلمية

-نوال مخالدي، ندوة بعنوان دور الطبيب الشرعي في المسائل الجنائية، جامعة يحي فارس، 13 ديسمبر 2022.

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للطب الشرعي 1

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للطب الشرعي..... 2

المطلب الأول :مفهوم الطب الشرعي 2

الفرع الأول: التعريف الطب الشرعي 2

الفرع الثاني: خصائص الطب الشرعي..... 3

المطلب الثاني: أهمية الطب الشرعي..... 4

المطلب الثالث: مجالات الطب الشرعي..... 5

الفرع الأول: الطب الشرعي من الناحية العلمية..... 6

الفرع الثاني: الطب الشرعي من الناحية التنظيمية 6

المطلب الرابع: أهداف الطب الشرعي..... 7

الفرع الأول: الكشف الطبي الشرعي على مكان الحادث والجثة..... 8

الفرع الثاني: المساعدة في معرفة نوع الحادث 8

الفرع الثالث: إيجاد علاقة سببية 9

الفرع الرابع: بيان مدى مسؤولية المتهم عن الجريمة 9

المبحث الثاني : الإطار القانوني للطب الشرعي..... 10

المطلب الأول : ممارسة مهنة الطب الشرعي 10

الفرع الأول : تعريف الطبيب الشرعي 10

. الفرع الثاني : مهام الطيب الشرعي..... 11

المطلب الثاني : المركز القانوني للطبيب الشرعي في المنظومة التشريعية 13

المطلب الثالث : اتصال الجهات القضائية بالطبيب الشرعي 13
الفرع الأول : التسخيرة الطبية 14
الفرع الثاني : الخبرة الطبية..... 15
ملخص الفصل الأول..... 18
الفصل الثاني : دور الطب الشرعي في الكشف عن جريمة القتل العمد 21
المبحث الأول : دور الطب الشرعي في مسرح الجريمة و فحص الجثة 22
المطلب الأول : دور الطب الشرعي في مسرح الجريمة 22
الفرع الأول: تعريف مسرح الجريمة في جرائم القتل العمد..... 22
الفرع الثاني : فحص الأشياء 23
المطلب الثاني: الفحص الطبي الشرعي..... 24
الفرع الأول: فحص الملابس..... 24
الفرع الثاني: فحص الجثة و تحديد وقت الوفاة 25
الفرع الثالث: التعرف على الجثة 26
الفرع الرابع: تشريح الجثة 27
المطلب الثالث: تحديد طبيعة و سبب الوفاة..... 31
الفرع الأول : تحديد طبيعة الوفاة 31
الفرع الثاني: تحديد سبب الوفاة..... 32
المطلب الرابع: توثيق التقرير الطبي..... 39
الفرع الأول: المقدمة 39
الفرع الثاني: عرض المعاينات 39
الفرع الثالث: المناقشة و الاستنتاج 40
الفرع الرابع: حجية التقرير الطبي 40
المبحث الثاني: دور الطب الشرعي في الكشف عن الدليل الطبي 42

المطلب الأول: مفهوم الدليل الطبي 42
الفرع الأول: تعريف الدليل الطبي 42
الفرع الثاني: تصنيف الدليل الطبي 43
المطلب الثاني: قيمة الدليل الطبي 44
الفرع الأول: قيمة الدليل الطبي في التحقيق الأولي 44
الفرع الثاني: قيمة الدليل الطبي التحقيق القضائي 45
الفرع الثالث: الدليل الطبي في مرحلة المحاكمة 45
الفرع الثالث: بطلان الدليل الطبي الشرعي 46
المطلب الثالث: الصعوبات التي يواجهها الطب الشرعي 46
الفرع الأول: الصعوبات التي يواجهها الطب الشرعي في ظل الظروف العادية 46
الفرع الثاني: الصعوبات التي واجهها الطب الشرعي في ظل أزمة فيروس كوفيد 19 48
المطلب الرابع: مستجدات الطب الشرعي الجزائر 49
ملخص الفصل الثاني 51
الخاتمـــة 1
الملاحق 56
قائمة المراجع 70
الفهرس 77